مؤتمر العمل العربي

الدورة التاسعة والأربعون

القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، 22 - 29 مايو / آيار 2023

البند الأول

تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي

القسم الأول - تقرير المدير العام

الحوار الاجتماعي بين تحديات الحاضر وآفاق المستقبل

تقديم

تشـــهد اليوم، دولنا العربية على غرار بقية دول العالم جملة من التحديات الكبيرة ناتجة من جهة أولى عن تداعيات الأزمة الصحية التي سببتها جائحة كورونا وتلك التي أشعلتها الحرب الروسية الأوكرانية وما رافق هذه الأزمات من إشكالات تنموية واقتصادية واجتماعية حادة ،وناتجة من جهة ثانية عن مخاطر التحولات المناخية التي تنذر بعواقب كارثية تهدد مستقبل الحياة على الكوكب. كما تواجه المنطقة رهانات تتعلق بالتحولات التكنولوجية والرقمية التي توشك ان تقلب منظوماتنا التقليدية رأسا على عقب.

إن المطروح اليوم على دول المنطقة هو مواجهة هذه التحديات ذات الأبعاد المعقدة والمتشابكة في العمق وإيجاد آليات وأدوات لضمان صمود أسواق العمل والاقتصاديات أمام الأزمات الطارئة بتداعياتها الحادة، ومؤازرة الفئات الضعيفة والهشة في كافة المجتمعات وتوفير الحماية الاجتماعية اللازمة لها.

وحرصا منا على مواكبة الأوضاع والمتغيرات في دولنا العربية، عملنا ومن موقع مسؤولياتنا على الاستجابة لحاجيات أطراف الانتاج لتقوم بالأدوار المناطة بها والمتعلقة أساسا بقضايا العمل والحفاظ على الحقوق الأساسية للعمال وضمان ديمومة المؤسسات . وأمام ما تواجهه المنطقة من تحديات تتعلق بتداعيات الأزمات المتتالية خلال السنوات الأخيرة ، فإننا **نراهن على الحوار الاجتماعي الثلاثي باعتباره الخيار الاستراتيجي الأمثل** لتعزيز مقدرة الاقتصاد والمجتمع على الصمود إزاء هذه الأزمات واحتواء تداعياتها وعلى التكيّف مع التحولات وتطويعها في خدمة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. إن الارتقاء بالحوار الاجتماعي وتوسعته على المستويين الوطني والقومي يمثل أحد أهم ركائز السلم الاجتماعي.

إن تناول مسألة الحوار الاجتماعي الثلاثي بشكل متجدد يعد في صلب اهتماماتنا ، حيث تم التشاور وتداول إشكالية تطوير مضامينه والقضايا التي يهتم بمعالجتها عديد المرات ومنذ سنوات كان آخرها موضوع التقرير المعروض على مؤتمر العمل العربي لسنة 2015 .وأمام التحديات الجديدة المطروحة على أطراف الإنتاج واستجابة لتطلعاتهم ها نحن نطرح قضية الحوار الاجتماعي بشكل جديد من حيث آلياته ومضامينه ليجيب على أسئلتكم الملحّة أمام تصاعد وتيرة المتغيرات وتتالي الأزمات .

ومن موقعنا اليوم، نحاول من خلال تقريرنا حول "**الحوار الاجتماعي بين تحديات الحاضر و آفاق المستقبل**" والذي نأمل أن يساهم في النهوض بمنظومة الحوار الاجتماعي لدى الدول العربية، والأكيد أن هذا الهدف السامي يتحقق عبر تحديث وتطوير مواضيعه حتى يرتقي إلى مستوى التحديات التي تفرضها الظواهر المستجدة مثل التغيرات المناخية والتحولات الرقمية والتحديثات التكنولوجية أدت الى تغيير في القوى العاملة باستحداث أشكال وأنماط عمل ووظائف جديدة .ونتج عن التحولات الرقمية رهانات تتعلق ببروز علاقات عمل جديدة تطرح على أطراف الانتاج مسؤوليات غير هيّنة في خضمّ تحولات متسارعة تشهدها أسواق العمل ويقتضيها التحقيق الفعلي والشامل لأهداف التنمية المستدامة. كما يتعزز دور الحوار الاجتماعي عبر مأسسته في هياكل ثلاثية تؤمّن ديمومته وانتظامه .

سنعمل أيضا ،عبر مختلف التوجهات والتوصيات ضمن هذا التقرير إلى استثمار وظيفة الحوار الاجتماعي في خلق المسارات والتفاهمات التي تستجيب لمصالح مختلف الأطراف بما يضمن لأصحاب العمل احترام مصالحهم بزيادة الإنتاجية وتطويرها ويضمن للعمال احترام حقوقهم وتوفير بيئة العمل اللائق والحماية الاجتماعية ويضمن للحكومات تيسير تنفيذ خططها وبرامجها وسياساتها الاقتصادية والاجتماعية والتنموية .

لقد علمتنا التجارب والأهداف التي عملنا على تحقيقها خلال السنوات الماضية، أن الإطار الأمثل لصياغة التوافق بين الأطراف الاجتماعية هو وجود **عقد اجتماعي جديد شامل** يمثل أرضية مشتركة بين الجميع ويستوعب مبادئ التفاهمات والتوافق ويوحّد الرؤى ويجمع المجهودات ويحدّد التزامات الأطراف بما من شأنه ضمان كرامة وحق الجميع في مجتمع يعيش بتوازن مع الطبيعة ويراعي حقوق الأجيال القادمة ويعتبر الإنسان محور وغاية التنمية ويقيس النجاح الاقتصادي بمؤشرات الرفاه والكرامة الإنسانية .

وإننا إذ نضع هذا التقرير بين أيديكم، فإننا نتطلع إلى إثرائه من قبلكم بملاحظاتكم القيّمة ومساهماتكم البنّاءة التي تغني النقاش وتثري الحوار للوصول إلى نتائج تيسّر بلوغ أهداف دولنا في تحقيق المستقبل الآمن والعادل ، وتحقيق الرخاء والازدهار في أرجاء وطننا العربي.

و الله ولي التوفيق ،،،

فايز علي المطيري

المدير العام

الفهرس

تقديم 2

المقدمة 7

القسم الأول : الحوار الاجتماعي خيار استراتيجي في مواجهة الازمات 11

المحور الأول: الأزمات المتتالية وتداعياتها على المنطقة العربية خلال العقد الأخير 12

1. الازمات أشد قسوة على الفئات الأكثر هشاشة 14
2. من تداعيات الجائحة الى تأثير الحرب الروسية الأوكرانية 15
3. التضخم وتدني الأجور وارتفاع أسعار الغذاء نتيجة تتالي الأزمات 16

المحور الثاني - الحوار الاجتماعي والمعالجة التشاركية للأزمات 18

1. مؤسسات الحوار الاجتماعي :آليات التشاور والتشاركية 18
2. المواجهة الناجحة للأزمات لا تكون الّا تشاركية 18
3. الشركاء الاجتماعيين ودورهم في معالجة تداعيات الأزمات 19
4. الخيارات المتاحة في مواجهة الأزمات 19
5. الحوار الاجتماعي يعزز القدرة على مواجهة الأزمات 20
6. الحوار الاجتماعي الثلاثي شرط لإنجاح السياسات الوطنية 21
7. الدروس المستفادة من الأزمات 22

القسم الثاني : تطوير مضامين الحوار الاجتماعي في مواجهة التحديات التنموية 23

المحور الاول :تحديات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية 24

اولا: التحديات الاجتماعية للتنمية المستدامة 24

ثانيا: تحديات تحولات أسواق العمل 28

المحور الثاني :الحوار الاجتماعي وأهداف التنمية المستدامة 32

1. الحوار الاجتماعي حاسم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 33
2. أهمية الحوار الاجتماعي في دفع الانتقال العادل نحو الاقتصاد الاخضر 34
3. الحوار الاجتماعي يسهل التحقيق الفعال للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل 35

القسم الثالث : آليات النهوض بالحوار الاجتماعي 39

المحور الأول : حوكمة الحوار الاجتماعي وفقا لمعايير العمل العربية 40

1. مبادئ الحوار الاجتماعي وشروط فاعليته 40
2. شروط الحوار الاجتماعي الثلاثي على المستوى الوطني 41

المحور الثاني : المأسسة شرط أساسي لوجود حوار اجتماعي جاد وفعال 43

1. المأسسة شرط ضروري لنجاح الحوار الاجتماعي الفعال 43
2. نماذج عربية ودولية حول مأسسة الحوار الاجتماعي وإدارته 45

3. تركيبة الهيئة وطرق تعيين الأعضاء..... 47
4. المهام 50

القسم الرابع : نحو عقد اجتماعي جديد وشامل: الحوار الاجتماعي سبيلنا نحو مستقبل آمن وعادل ومستدام 53

اولا: فرصة لتدارك الماضي وتأسيس المستقبل..... 54
ثانياً: دواعي الالتجاء الى عقد اجتماعي جديد..... 54
ثالثاً: منطلقات ومبادئ العقد الاجتماعي الجديد 55
رابعا: أهداف العقد الاجتماعي الجديد..... 59
1. التشغيل 59
2. خلق مناخ ملائم للتعافي والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة..... 59
3. تحديات الثورة الرقمية وأنماط العمل الجديدة 61
4. استحداث فرص العمل اللائق 61
5. المساواة 62
6. الحماية الاجتماعية 63
7. اصلاح منظومة التعليم والتدريب المهني وتشجيع البحث العلمي..... 63
خامسا: آليات تنفيذ العقد الاجتماعي الجديد 64
1. إحداث مؤسسات للحوار الاجتماعي 64
2. دعائم المأسسة 65

مشروع توصيات ومقترحات 67

الخاتمة 73

المراجع والمصادر..... 77

المقدمة

شهدت الدول العربية مع سائر دول العالم خلال السنوات الثلاثة المنقضية سلسلة من الأزمات المتنوعة في طبيعتها والخطيرة في تداعياتها . وكانت جائحة كوفيد 19 قد كشفت النقابَ عن الضعف الذي يعتري المجتمعات والاقتصادات في بلداننا العربية، وأماطت اللثام عن مخاطر أمعنّا في تجاهلها على مدى عقود من الزمن: من نظمٍ صحية ضعيفة؛ وثغراتٍ في نظم الحماية الاجتماعية؛ وتفاوتاتٍ هيكلية؛ وتدهورٍ بيئي؛ وأزمةِ مناخ.

وفي غضون أشهر قليلة ، مُنيت مناطق بأكملها بنكسة أعادتها سنوات إلى الوراء بعد أن كانت ماضيةً في إحراز تقدم نحو القضاء على الفقر وتضييق فجوة اللامساواة. وشكل هذا الفيروس أكبر خطر هدد الفئات الأكثر ضعفا التي تعيش في حالة فقر وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والعاملين في القطاعات غير المنظمة وفي الأنشطة الزراعية. وسرعان ما تهاوت مؤشرات التنمية الاقتصادية في اغلب دول المنطقة وهي التي لم تكن أصلا في أفضل حال قبل ذلك ، فقد وصلت نسب البطالة إلى مستويات قياسية وخاصة بالنسبة للإناث وبالأخص لحاملات الشهادات الجامعية منهن. ومحت الجائحة في أشهر قليلة مكاسب تنموية تحققت على مدى عقود من الزمن في مجالات التعليم والتوظيف والمساواة ومقاومة الفقر والتهميش.

وما إن أخذت الجائحة في الانحسار وبدأت أغلب البلدان في بوادر تعافي اقتصادي حتى اندلعت الحرب الروسية الاوكرانية معلنة عن موجة جديدة من التداعيات السلبية تطال أغلب بلداننا العربية وخاصة تلك منخفضة أو متوسطة الدخل منها والموردة لحاجياتها من الطاقة والغذاء.

وكشفت هذه الحرب عن هشاشة الأمن الغذائي في أغلب منطقتنا العربية التي تعيش على استيراد غذائها من الحبوب والزيوت النباتية من روسيا وأوكرانيا. و أدت الأزمة إلى تعطُّل سلاسل توريد الحبوب والبذور الزيتية، وزيادة أسعار الأغذية، وارتفاع كبير في تكاليف الإنتاج المحلية في قطاع الزراعة وقد أثر ذلك على المنتمين إلى الفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً الذين يعتمدون على الزراعة في كسب أرزاقهم أكثر من غيرهم،إضافة إلى تسبب الزيادات الكبيرة في أسعار الطاقة في تفاقم عجز التوازنات المالية لعديد الدول العربية وارتفاع حجم مديونتها وبلوغ نسب التضخّم مستويات قياسية ضاعفت من متاعب العمال ومحدودي الدخل جراء التدهور الكبير الذي لحق بمقدرتهم الشرائية.

وإضافة لتداعيات الجائحة وارتدادات الحرب الروسية الاوكرانية تعرف البلدان العربية ،على غرار بقية دول العالم، خطرين محدقين ينذران بعواقب وخيمة. فمن جهة، تخيم أزمة التغير المناخي على البلدان العربية وتهدّدها بأخطار كارثية تتجلى مؤشراتها من سنة لأخرى، من ذلك التراجع غير المسبوق في معدل تساقط الأمطار لمواسم متتالية بما يسبب عجزا فعليا عن توفير الأمن الغذائي ووجود إحدى عشرة دولة عربية من بين السبعة عشرة دولة الأفقر مائيا في العالم وهي تعاني من إجهاد مائي ويتهدّدها الجفاف والعطش وارتفاع درجات الحرارة إلى معدلات قياسية وتواتر الحرائق وسائر الكوارث غير المعتادة.

ومن جهة أخرى، تعرف الدول العربية تحديا جديا يكاد يعصف بمنظوماتنا التعليمية والإنتاجية وأسواق العمل لدينا وهو التحول الرقمي والتقنيات التكنولوجية الجديدة التي توشك على إدخال العالم في عصر جديد لا مكان فيه لمن لا يملك ناصية الثورة الرقمية .

هذه الأزمات والتغيرات المناخية والتحول الرقمي تضـع اليوم بلداننا العربية أمام جملة من التحديات الهامة، منها:

- تحدي التعافي من الأزمات المتتالية واستعادة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.
- تحدي مواكبة التحول الرقمي والتكنولوجي وما رافقهما من تغيرات في مبادئ ومسلمات تقليدية في علاقات العمل الناتجة عن ظهور أنماط جديدة من العمل وتحولات عميقة في قائمة الوظائف وطرق تنفيذها.
- تحدي ارتفاع نسب البطالة وندرة مواطن العمل اللائق وتنامي أشكال العمل الهش وغير المنتج.
- ضعف منظومة الحماية الاجتماعية وتدهور خدماتها وتقلص نطاق تغطيتها.
- اتساع رقعة الاقتصاد غير المنظم.
- ضعف منظومة التعليم والتدريب المهني وعجزها عن مواكبة التحولات وبالتالي عن القدرة على ضمان التأهيل ونقل المعارف والمهارات .

وإزاء هذا الكم من التحديات والرهانات يثار التساؤل عن كيفية مواجهتها وعن قدرة دولنا ومنظوماتنا على إيجاد الحلول لمثل تلك الإشكاليات العويصة والمعقدة . كما يجدر التساؤل عن الدور الذي بإمكان الأطراف الاجتماعية ان تلعبه في هذا الصـدد، فقد يرى البعض أن الحكومات وحدها هي المسـؤولة عن مواجهة الإشـكاليات وأنها هي القادرة على رسـم الحلول ووضـع خطط للتعافي من تداعيات الأزمات والوقاية من أخطار التغير البيئي أو التحول الرقمي.

لكن هذا القول، وإن عبّر عما كان، ولا يزال في حالات غير قليلة، سـائدا قبل عقود من الزمن، فإن العمال لا يتفقون معه ويرون أنهم ضحايا مباشـرين للأزمات بل إنها أشـد وطأة عليهم وأنهم قادرين على الإسـهام في البحث عن حلول وأن من مصـلحتهم إيجاد الحلول سـواء للتعافي من تداعيات الأزمات أو للتصـدي لها. كذلك يتطلع أصـحاب العمل إلى المشـاركة في تصـوّر الحلول للأزمات الاقتصـادية بحكم تأثرهم المباشـر بالأزمة وتداعياتها وبحكم ما لهم من تجربة ودراية بالسوق والاقتصاد عامة بما يؤهلهم لفهم الإشكاليات واقتراح الحلول المناسبة.

وإزاء هذه الرغبة المتقاطعة من طرفي الإنتاج وإزاء ثقل المسـؤولية وانحسـار هامش الفعل لدى أغلب حكومات الدول العربية فإنه لا مناص أمامها من الالتجاء إلى تشـريك أصـحاب العمل والعمال في البحث عن الحلول الكفيلة بتعزيز مقدرة الاقتصاد على الصمود في وجه الأزمات وحتى استباق التغيرات والتكيف معها .و اذا كانت آلية إشـراك الأطراف الاجتماعية في البحث عن الحلول والتصـدي للأزمات هي الحوار الاجتماعي بين الأطراف الثلاثة فانه من الجدير التسـاؤل حول قدرة ذلك الحوار على تحقيق نتائج ايجابية والوصـول فعلا إلى الحلول الملائمة.

إن هذا التساؤل حول مدى تمكن الحوار الاجتماعي من تعزيز قدرة اقتصاداتنا على الصمود له ما يبرره ويجعل طرحه مشـروعا، ذلك أن أنشـطة الحوار الاجتماعي على المسـتوى الوطني في البلدان العربية ، في عدا قلة منها،

تتناول مواضيع كلاسيكية لا تتجاوز الإطار الضيق لعلاقات العمل حيث أن أغلبها يدور حول الأجور والصحة والسلامة المهنية والتغطية الاجتماعية وتحسين ظروف العمل. كما يلاحظ الدارس لتلك الأنشطة أنه يغيب عنها الاهتمام ،في غالبية الحالات، بمواضيع مثل التصدي لتداعيات الأزمات الاقتصادية والمالية والصحية ومعالجة قضايا الفقر والتمييز وعدم المساواة والعنف في أماكن العمل أو مثل مواضيع التحديات المطروحة أمام أسواق العمل نتيجة التحولات التكنولوجية وظهور أنماط جديدة للعمل أو تلك المترتبة عن رهانات التغيرات المناخية التي تكاد تفرض علينا تجديدا في طرق إنتاجنا وعملنا ووظائفنا وأنماط استهلاكنا .

وعلى هذا، فإن الإعلان عن تبني الحوار الاجتماعي كخيار تشاركي في مواجهة الأزمات ورهانات تحقيق أهداف التنمية المستدامة يقتضي من الدول العربية، أن تنخرط في مجهود حقيقي وفعلي لتطوير ذلك الحوار الاجتماعي وتحديثه من حيث مضامينه حتى يغادر الحدود الضيقة للعمالة وعلاقات العمل ويقتحم غمار التحديات والرهانات التي تفرضها ظواهر العولمة والتحول الرقمي والتكنولوجي وتلك التي يقتضيها تحقيق فعلي وشامل لأهم أهداف التنمية المستدامة.

لكن، هل يكفي التحديث والتطوير في مضامين الحوار لكي يصبح ناجحا وفعّالا؟ إن النجاح في إرساء المنظومة الجديدة للحوار الاجتماعي يقتضي من جميع الشركاء الاجتماعيين اعتبار مأسسة الحوار الاجتماعي مدخلا أساسيا لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة وإحدى آليات الديمقراطية التشاركية وأحد أهم ركائز السلم الاجتماعي ، وشرطا لازما للانتقال إلى نموذج تنموي جديد، عادل وشامل، يحقق العدالة الاجتماعية ومقومات العيش الكريم .

يتناول هذا التقرير إشكالية شروط قدرة الحوار الاجتماعي الثلاثي على المساهمة الفعلية في تعزيز قدرة الاقتصاد والمجتمع على الصمود إزاء الأزمات واحتواء تداعياتها وعلى التكيف مع التحولات وتطويعها في خدمة تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبناء مستقبل آمن وعادل.

و يستعرض التقرير في القسم الأول، اعتماد آلية الحوار في معالجة آثار الأزمات والتقليص من تداعياتها على أسواق العمل والعمالة ثم يتطرق في قسمه الثاني إلى تناول مسألة النهوض بالحوار الاجتماعي وتفعيل دوره من خلال تطوير وتحديث مضامينه على ضوء مستجدات القضايا التنموية وتحديات التحولات الرقمية والمناخية.

أما في القسم الثالث، من التقرير فيتم التطرق إلى حتمية مأسسة الحوار الاجتماعي حتى يتحول فعليا الى آلية دائمة ومنتظمة ذات أبعاد مؤسساتية موضوعية متجردة عن التعامل المناسباتي المتصل بالأحداث او المزاجي المرتبط بالأشخاص .

وينتهي التقرير في قسمه الرابع الى طرح مبادرة إرساء عقد اجتماعي يكون إطارا للحوار وأرضية تفاهم بين الشركاء الاجتماعيين تضبط أهداف الحوار وتحدد مضامينه وبرامج تكريسها على أرض الواقع.

القسم الأول :

الحوار الاجتماعي خيار استراتيجي في مواجهة الازمات

يجمع الحوار الاجتماعي الثلاثي الوطني الحكومات والعمال وأصحاب العمل لمناقشة السياسات العامة والقوانين وغير ذلك من أوجه صنع القرار والمشاورات الثلاثية التي تؤثر على الشركاء الاجتماعيين من جهة وتضمن التعاون فيما بينهم لإرساء توافق حول صياغة سياسات وطنية ملائمة من جهة أخرى.

ويمثل الحوار الاجتماعي محرّكا للمنافسة وحافزا للاستقرار وتحقيق النموّ والتنمية الشاملين والمستدامين باعتباره أداة لتعزيز معايير العمل ، والحد من أوجه انعدام المساواة . كما يعتبر الحوار الاجتماعي شرطا لتحقيق التنمية الشاملة والتماسك الاجتماعي فهو يدعم مبادئ الإدارة الرشيدة ويساعدها على تحسين نجاعة المردود وتقوية قدراتها التنافسية وضمان ديمومتها. وتساعد عمليات الحوار الاجتماعي أيضا على تيسير التحولات السياسية والاقتصادية بسلاسة واستباق التغيرات بما يعزز القدرة على الصمود الاقتصادي والاجتماعي، وتخفيف الآثار الناتجة عن الأزمات.

المحور الأول: الأزمات المتتالية وتداعياتها على المنطقة العربية خلال العقد الأخير

الجائحة تمحو مكاسب ثمينة في مجال التنمية البشرية

اليوم ، وبعد انحسار جائحة كوفيد-19 لا تزال تداعياتها السلبية متفشية على نطاق واسع ولا يزال العالم يعاني من جرائها حتى الآن. وفي بلدان عديدة، محت الجائحة مكاسب جرى تحقيقها في مجال التنمية البشرية[1] بتضحيات كبيرة ومجهودات شاقة، فقد أثرت الجائحة في قطاع التعليم وأسواق العمل اذ تفيد التقارير الدولية والعربية أن الآثار كانت بالغة لا سيما في الدول النامية والتي تشكو بنيتها التحتية لتكنولوجيا الاتصالات والشبكات نقصا كبيرا خاصة في الأرياف.

الحرمان من التعليم بسبب الجائحة[2]

في قطاع التعليم، كان عدم المساواة واضحا قبل الجائحة فيما بين البلدان وداخلها. كما شكل النوع الاجتماعي والدخل الأسري والجغرافيا عوامل أخرى منعت الطالب من الحصول على تعليم نوعي ومنعت التكلفة الباهظة للتعليم الخاص في المنطقة الكثيرين من الحصول على تعليم نوعي، ما أدى إلى اتساع الهوة بين التعليم العام والخاص وتعمق عدم المساواة بين الطلاب. وبعد تفشي الجائحة أدى إغلاق المدارس والتحول إلى التعليم عن بعد، إلى إقصاء شرائح كبيرة من المجتمع، حيث يذكر أن نسبة الطلاب الذين تمكنوا من متابعة التعليم عن بعد في المدارس الخاصة فاقت المدارس الرسمية. وقد سبب عدم المساواة في النفاذ إلى الإنترنت بين الدول العربية وداخلها آثارا سلبية غير متكافئة على الأسر الأكثر ضعفا والمجتمعات الريفية والمهمشة، بما في ذلك اللاجئين وأطفال الأسر المشردة داخليا وهو ما زاد من احتمال عمالة الأطفال والزواج المبكر في أوساط الفتيات.

1 تقرير أهداف التنمية المستدامة 2021
2 تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2022

وأثرت الجائحة في أسواق العمل بشكل مدمر ،حيث سجل فقدان الوظائف أعلى مستوياته خاصة بين الشباب والنساء وأصحاب المهن الحرة والعمالة الموسمية ذوي المستويات التعليمية النظامية الأقل .وقد تأثرت النساء، على وجه الخصوص، بفقدان الدخل والعمل لأنهن كن على الأرجح يعملن في قطاعات تضررت بقدر أكبر من جراء تدابير الإغلاق العام والتباعد الاجتماعي[3]

خسارة الوظائف[4]

بغية التصدي لجائحة كوفيد- 19فرضت معظم الحكومات قيودا على التجمعات تراوحت بين الغلق الشامل الصارم، وحظر التجول الجزئي، إلى الغلق الشامل المؤقت والذي كان له تأثير شديد على أسواق العمل. فارتفع معدل البطالة من 10.9 % في عام 2019 ،إلى 12.5 % في عام 2021 في منطقة الدول العربية، وهو أعلى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 6.2% وارتفع معدل بطالة النساء بشكل أسرع، من 21.4% في عام 2019 ،إلى 24 % في عام 2021 ، وهو ما يعادل ثلاثة إلى أربعة أضعاف المتوسط العالمي ومرتين مقارنة بالرجال في المنطقة. وفي عام 2021 ،سجلت المنطقة أعلى معدل بطالة بين الشباب في العالم (في الفئة من 15 إلى 24ٍ عاما)، حيث بلغ 28.6 %، في ارتفاع حاد من نسبته البالغة 25.3 % في عام 2019 .وكان معدل البطالة بين الشابات هو الأعلى أيضا في العالم، وزاد على ضعفي المعدل بين الشباب، حيث بلغ 49.1 % في عام 2021 ،بعد أن كان 44.7% في 2019

وكان لتدابير الإغلاق الشامل وحظر التجول المرتبطة بجائحة كوفيد-19 آثار مدمرة على الشركات وموظفيها، بعد خسارة ساعات عمل عديدة ، تفاوتت بحسب صرامة الإغلاق الشامل وإقفال أماكن العمل .فبالمقارنة مع الربع الأخير من 2019 ،تراجعت ساعات العمل بنسبة أعلى من 21 % في الربع الثاني من 2020 ،وأعلى من 8 % في الربع الثالث. وتكافئ هذه الخسائر أكثر من 23 مليون وظيفة معادلة بدوام كامل (على أساس العمل 48 ساعة في الأسبوع)خلال الربع الثاني من 2020 ،وأكثر من 9 ملايين وظيفة خلال الربع الثالث. واستمرت خسارة ساعات العمل عام 2021 ، وإن كانت بمعدلات أقل، بعدما تخلت البلدان عموما عن تدابير الإغلاق الشامل الصارمة، مع ارتفاع معدلات التلقيح، الامر الذي يعكس الأثر الدائم والطويل للجائحة على اختناقات سلسلة الإمدادات، واستمرار الضبابية طيلة العام 2021 وخلال عام 2022.

3 مجموعة البنك الدولي "تقرير عن التنمية في العالم "2022

4 تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2022: تعظيم الفرص لتعاف يشمل الجميع ويعزز القدرة على مواجهة الأزمات في حقبة ما بعد كوفيد-19 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

1-الأزمات أشد قسوة على الفئات الأكثر هشاشة

كانت الآثار أشد قسوة في الدول الأقل نموا والمناطق المهمشة والمجتمعات الضعيفة. كما اثرت الجائحة بشكل ملحوظ على أنظمة الحوكمة والاقتصادات والمجتمعات في المنطقة. وعلى الرغم من أن الدول العربية شهدت تعافيا نوعا ما على صعيد النمو سنة2021 ،لم يكن هذا التعافي كافيا، كما أن الضبابية تحيط بالآفاق المستقبلية المرتبطة بالتحديات الناشئة وتقلبات الاقتصاد الكلي. فالعجز المالي اتسع في أرجاء المنطقة، مخلفا تداعيات على الديون الحكومية، ولا سيما في الدول المستوردة للنفط في المنطقة. وخلال تفشي جائحة كوفيد-19، أقفلت عدة مؤسسات أبوابها، وخسر الموظفون عديد ساعات العمل وخسرت المنطقة نسبة 11 %من الدخل المتأتي من العمل، ما أدى إلى زيادة عدد الفقراء. [5]

كما عمقت تداعيات الجائحة عدم المساواة، إذ تضرر عمال المؤسسات الصغرى في القطاع غير المنظم أكثر من موظفي القطاع العام، كما تضررت عديد العاملات من تداعيات الجائحة وأثر على تواجدهن في سوق العمل وذلك بسبب أعباء مهام الرعاية . واتخذت كافة البلدان تدابير حماية اجتماعية لعبت دورا أساسيا في الاستجابة لتداعيات الجائحة كما اتجهت الحكومات نحو تعزيز سياسات التكامل الاقتصادي في المنطقة والسعي إلى استحداث وظائف في القطاع الخاص؛ فضلا عن دعم الإدارة المالية العامة مع زيادة النفقات الاجتماعية لحماية الفقراء والفئات الهشة. ويؤثر الإقصاء الاجتماعي الناتج عن الفقر وأنواع مختلفة من عدم المساواة على التماسك الاجتماعي في المنطقة. فقبل الجائحة، أثقل غياب التمويل العام الكافي للرعاية الصحية كاهل المرضى، رغم بعض الاستثناءات، ما صعّب في معظم الأحيان على الشرائح الأضعف في المجتمع الاستفادة من خدماتها.

أما بعد الجائحة، فازدادت أعباء أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر مرفقة ببعض التحديات الاجتماعية. وكان الشباب يواجه أساسا عدم المساواة في قطاع التعليم قبل الجائحة بسبب عوامل من قبيل النوع الاجتماعي والدخل الأسري والجغرافيا والفجوة الرقمية. وخلال الجائحة، تجلّت عديد الصعوبات للحصول على التعليم الجيد ، لا سيما في الدول التي تعيش اضطرابات.[6] كما اتخذت الحكومات تدابير إيجابية بهدف زيادة الإدماج [7] مساهمة في إتاحة الوصول للخدمات الرقمية وحماية المجموعات المحرومة، الأمر الذي يستدعي إجراء إصلاحات أشمل يضع الرعاية والتضامن والتماسك الاجتماعي في صلب جهود التعافي.

كذلك، تأثرت البيئة الطبيعية للمنطقة بشكل خاص قبل الجائحة وخلالها، كما أن تدهورها المستمر يخلق حواجز أمام تحقيق تعاف قادر على مواجهة الأزمات. ويساهم تحسين الخدمات البيئية في دعم إعادة البناء بشكل أفضل بعد الأزمة، في ظل إجراء استثمارات جديدة للتعافي تكون مناسبة للبيئة، وتنطوي على تقليص الاعتماد على الكربون والاستثمار في الطاقة المتجددة وإدارة المياه والنفايات بشكل سليم.

---

5 التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021 | صندوق النقد العربي(amf.org.ae)

6 حسين الطلافحة وفيصل المناور، تداعيات أزمة كوفيد-19 على تحقيق أهداف التنمية المستدامة: حالة الدول العربية ،مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني والعشرون ،العدد الثالث ،المعهد العربي للتخطيط ،2020

7 تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2022

إن التعافي مابعد كوفيد-19 يوفر فرصة للدول لتقييم وتعزيز القدرات، وإجراء تغييرات هيكلية لمنع الصدمات الناشئة والتعامل معها، بما في ذلك أزمة الغذاء العالمية التي تلوح في الأفق، وتناقص الموارد الدولية لتمويل التنمية، وكلاهما يتعلق بآثار الحرب الحالية على أوكرانيا، وكذلك الصدمات والكوارث المستقبلية[8]

2-من تداعيات الجائحة الى تأثير الحرب الروسية الأوكرانية

بدأت التداعيات الاقتصادية والمالية والاجتماعية للحرب الروسية الأوكرانية بالظهور بعد زمن وجيز من اتجاه المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للعودة الى التعافي من تداعيات الجائحة بنسق تدريجي بطيء. وقد انعكست تداعيات الحرب على اقتصادات جميع دول العالم بشكل عام ومنطقة الشرق الأوسط وبقية الدول العربية بشكل خاص ، ذلك أن بعض بلدان المنطقة لها علاقات قوية مع أوكرانيا وروسيا كشركاء تجاريين . ومما يبعث على القلق أنه للحرب تبعات سلبية مُضاعفة على مستويات الأمن الغذائي والرفاه عبر أرجاء المنطقة، فضلاً عن تداعيات جائحة كورونا، وتعطُّل سلاسل الإمداد، ومشكلات داخلية تخص كل بلد من بلدانها. وعلى هذا النسق، يمكننا القول ان المجالات الرئيسية لتأثير الحرب الدائرة **تمثلت في:**

- صدمات أسعار الغذاء (لاسيما القمح).
- زيادات أسعار النفط والغاز.
- عزوف المستثمرين عن المخاطرة/جنوحهم إلى الاستثمارات الآمنة الأمر الذي قد يؤثّر على تدفقات رؤوس الأموال الخاصة على الأسواق الصاعدة ككل.
- تحويلات المغتربين.
- السياحة.

وان كان عادة لا رابح من حرب مدمرة كالحرب الروسية الأوكرانية، فان البلدان المصدّرة للمواد الهيدروكربونية، تشهد تحسناً في أرصدة المالية العامة وميزان المدفوعات الخارجية ومعدلات النمو. كما تشهد البلدان المصدرة للغاز، على وجه الخصوص، زيادة هيكلية في الطلب من دول الاتحاد الأوروبي التي عبرت عن مساعيها لتنويع مصادر إمداداتها من منتجات الطاقة. وأثرت هذه الحرب تأثيرا ملموسا وسلبيا على عدة اقتصادات نامية في المنطقة، فهذه البلدان تعتمد اعتماداً أساسياً على أوكرانيا و/أو روسيا في الحصول على وارداتها الغذائية، ولاسيما القمح والحبوب. لقد أدت الأزمة إلى تعطُّل سلاسل توريد الحبوب والبذور الزيتية، وزيادة أسعار الأغذية، وارتفاع كبير في تكاليف الإنتاج المحلية في قطاع الزراعة وقد أثر ذلك على المنتمين إلى الفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً الذين يعتمدون على الزراعة في كسب أرزاقهم أكثر من غيرهم. كما سيكون من شأن تأثيرات هذه الحرب

8 نفس المصدر السابق

أن تسبب موجات هجرة من مصادر مختلفة الى بعض الدول العربية حيث ستؤثر تلك الهجرة على أسواق العمل في هذه الدول، والذي سوف ينعكس على مستوى الدخل وعلى فرص العمل محليا لذا يكون من الضرورة تدخل الدولة لحماية العمالة المحلية والمجتمع المحلي ووضع سياسات ايجابية لحماية سوق العمل وحماية القوى العاملة .

3-التضخم وتدني الأجور وارتفاع أسعار الغذاء نتيجة تتالي الأزمات

عمقت الأزمات العالمية المتتالية عدم الاستقرار الحاصل في مستوى الطلب ونفقات الإنتاج واضطراب التجارة الدولية وسلاسل الامداد والارتفاع الحاد في أسعار المواد الأساسية التي سببتها الجائحة .وتشهد الدول العربية ارتفاعا غير مسبوق في نسب التضخم وأسعار الغذاء والطاقة وسعر الصرف في ظل تدني أو جمود الأجور لسنوات مقابل الارتفاع الكبير لتكاليف المعيشة، ولا سيما ارتفاع أسعار المواد الأساسية في السنوات الماضية، ممّا أضعف القدرة الشرائية لشرائح هامة من العمال والعاملات. ورغم أن ارتفاع معدلات التضخم سببه الأساسي هو ارتفاع أسعار المواد الغذائية ومواد الطاقة، فإن الارتفاع أثر على مختلف المنتجات والسلع، ما أدى إلى أزمة تكلفة المعيشة في العديد من الدول. [9]

اذن فإن الفئات الأكثر ضعفا هي التي تدفع التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للأزمات العالمية. "ومن المتوقع أن تؤدي الأزمات المتتالية إلى سقوط 75 إلى 95 مليون شخص في براثن الفقر المدقع هذا العام وحده.[10]

أ- تدني وجمود الأجور

شهدت الأجور في الدول العربية زيادة طفيفة بنسبة 1.2% في العام (2022)، في حين ناهزت تكاليف المعيشة 0.5 % في عام 2021، و0.8% في عام 2020 [11].

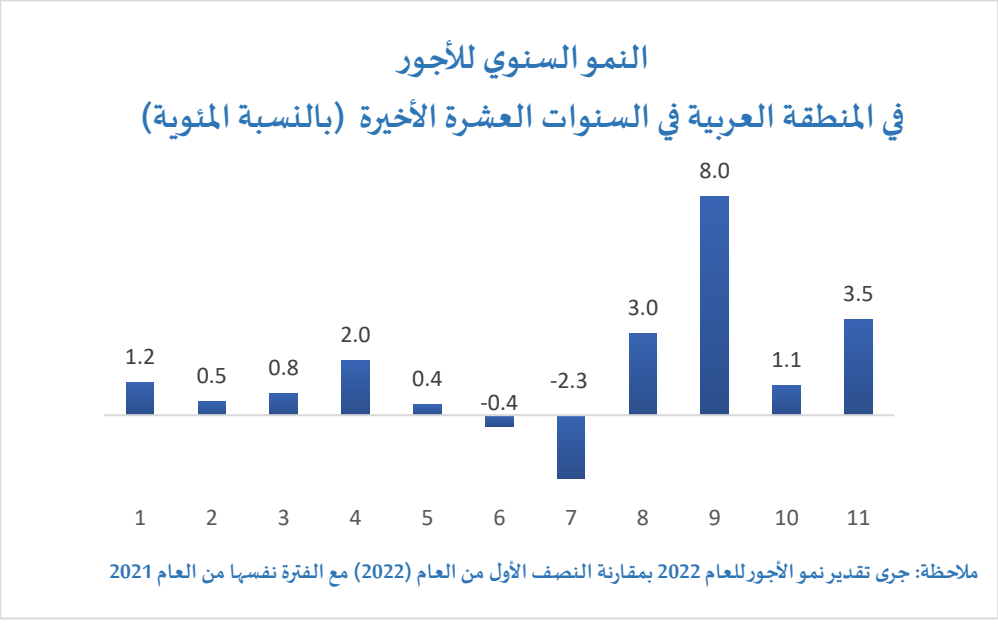

9 صندوق النقد الدولي تقرير الأوضاع الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا -صدر في أكتوبر/تشرين الأول 2022

10 المقرر الأممي اوليفييه دي شاتر المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان

11 التقرير العالمي حول الأجور 2020-2022 منظمة العمل الدولية

ب- القفزة الحادة في نسب التضخم

لقد زادت معدلات التضخم في العالم العربي منذ 2019 بوتيرة تصاعدية .فقد انتقل معدل التضخم من 3.5% في عام 2019 إلى 6.2% في 2020، ثم ارتفع إلى 9.3% في عام 2021، ويقدّر أن يصل الى 9.4% خلال 2022، قبل أن يتراجع إلى 7.4% في 2023، علما أن متوسط معدل التضخم بلغ 4.7% بين عامي 2000 و2018.[12]

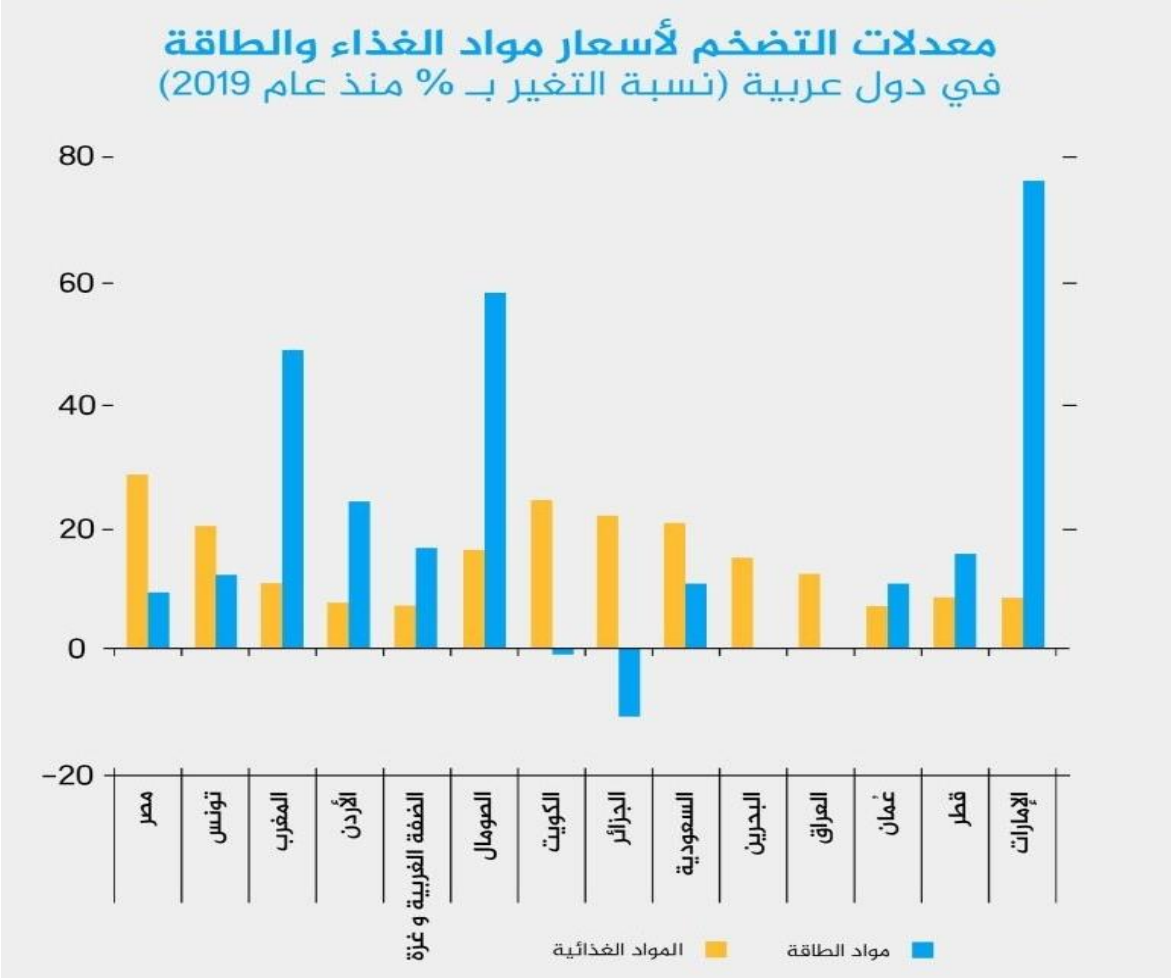

المصدر: إحصائيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى غاية يونيو/حزيران 2022

وتختلف معدلات التضخم من دولة عربية الى أخرى تبعا لتصنيفها، بين دول مستوردة لمواد الغذاء والطاقة، وأخرى مصدرة.

كما قادت الحرب الروسية الأوكرانية الى تفاقم الضغوط التضخمية في العديد من الدول العربية والتي نشأت عن تداعيات موجات الجفاف وانتشار التوترات والأزمات الأخرى. ويعتبر الفقراء الأكثر تضررا بصفة خاصة وهم بحاجة إلى الدعم من سياسة المالية العامة نظرا لأهميته في وقايتهم من تأثير صدمة تضخم أسعار الغذاء.[13]

12 صندوق النقد الدولي تقرير حول الأوضاع الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - أكتوبر/تشرين الأول 2022
13 ارتفاع معدل التضخم وأثره على أوضاع الفقر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ،صندوق النقد الدولي

المحور الثاني - الحوار الاجتماعي والمعالجة التشاركية للأزمات

1- مؤسسات الحوار الاجتماعي :آليات التشاور والتشاركية

من المهم إعداد آليات فعالة بشكل ثلاثي لمراقبة التطورات المتعلقة بالأزمة بالنسبة لسوق العمل وتأثيرها الاجتماعي، وتعتبر آليات المراقبة هذه مهمة لضمان تنفيذ السياسات وفقاً لما هو متفق عليه، وتقييم كفاءة التدابير بصفة منتظمة. ويمكن استخدام المؤسسات الثلاثية الوطنية، مثل المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمجالس الاستشارية للعمل، لتحديد السياسات الوطنية اللازمة للاستجابة للأزمات ومتابعة تنفيذ هذه السياسات.

كما يمكن الاستفادة من قدرة هذه المؤسسات على استخلاص الدروس من الأزمات السابقة واتخاذ تدابير وقائية لضمان استعداد كافة الجهات الفاعلة بشكل أفضل لمواجهة أي أزمة في المستقبل، ومن ثم تكون في وضع أفضل يمكّنها من تخطي الأزمة. ويتضح من التجارب الوطنية في مواجهة الأزمات أن التشاور المستدام والمشاركة الواسعة والحوار الاجتماعي، تمثل جميعها شروطا ضرورية لإعداد سياسات وطنية فعّالة للعمالة ، حيث يشارك في هذه السياسات طائفة واسعة من الجهات الفاعلة.

2- المواجهة الناجحة للأزمات لا تكون الّا تشاركية.

تعد الأزمات الاقتصادية والمالية ظواهر متكررة، وتمثل تحدياً جاداً للحكومات والشركاء الاجتماعيين حول العالم. كما أن التبعات الاقتصادية والاجتماعية للأزمات لها تأثير كبير على كل من أصحاب العمل والعمال كما يمكنها أن تهدّد التماسك الاجتماعي للمجتمعات.

ان الحكومات لن تكون قادرة لوحدها على مواجهة هذه الأزمات باتخاذ قرارات أحادية الجانب، بل على العكس، فإن الأمر يدعو إلى استجابات جماعية استناداً إلى تعاون حقيقي بين الشركاء الثلاثة حيث تعتبر مشاركتهم في تصميم وتنفيذ الإجراءات والإصلاحات اللازمة لمواجهة الأزمات مهمّة وضرورية لتحقيق التوازن اللازم بين الاستقرار الاقتصادي الكلي من ناحية وحماية العمال والشرائح الأكثر هشاشة من ناحية أخرى.

ففي الظروف الحرجة الناجمة عن الصدمات والأزمات الاقتصادية، ثبت أنه لا بديل عن الحوار كأداة لإدارة الأزمة بشكل متوازن، وأداة مهمة للإدارة السديدة فيما يتعلق بالتغيير وكذلك ،كأداة لتسهيل تطبيق الإصلاحات اللازمة خلال الأزمة بشكل منصف وعادل.

3- الشركاء الاجتماعيين ودورهم في معالجة تداعيات الأزمات

لقد ثبت أن الحوار الاجتماعي والتعاون الفعّالين بين الحكومات ومنظمات أصحاب العمل والعمال ضروري جداً لتصميم وتنفيذ استراتيجيات وسياسات ملائمة تعالج الأزمات. ففي مواجهة مختلف الأزمات تتأكد مشاركة منظمات العمال وأصحاب العمل كفاعلين أساسيين في الحوار الاجتماعي ،اذ أن مشاركتهما في النقاشات التي تهم سياسات الاستجابة للأزمات يساهم في تحقيق السلم الاجتماعي ومواجهة مختلف التحديات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بتداعيات الأزمات المتتالية في دولنا العربية. ويتمسك الشركاء الاجتماعيون أثناء مناقشة سياسات الاستجابة للأزمات بضمان معايير العمل واستدامة المؤسسة معا في آن واحد، كما يطرحون على طاولة التفاوض ووفقا لأولوياتهم وبشكل خاص ملف الحماية الاجتماعية وتدابير التوظيف وحماية العمال والوظائف والدخل خاصة في القطاع غير المنظم وإنشاء اللجان ثلاثية الأطراف المخصصة لجمع الشكاوي وحل النزاعات الفردية أو الجماعية الناتجة عن مخالفة الأنظمة وقانون العمل وتدابير الصحة والسلامة المهنية وذلك بهدف ضمان شروط عمل آمنة.

فعلى سبيل المثال، استجابت الحكومات العربية بسرعة لاحتواء جائحة كوفيد-19 من خلال تطوير سياسات وخطط مؤسسية لدعم طرفي الانتاج (العمال وأصحاب الاعمال) والحد من المخاطر التي قد تقوّض فرص التنمية في المنطقة وتهدد استقرارها السياسي والاجتماعي، ولا تزال أزمة كوفيد 19 توفر فرصاً للانخراط في أجندة الاصلاح الشامل من خلال دعم نموذج اقتصادي أكثر شمولية يعمل على سدّ كافة الفجوات التي كشفتها الجائحة[14]

4- الخيارات المتاحة في مواجهة الأزمات.

يمثل إنقاذ فرص العمل وحماية دخل العمال مع تأمين استدامة المنشأة جوهر حزم مواجهة الأزمات، ومن الأهمية بمكان أن تتضمن هذه الحزم مجموعة متوازنة من السياسات تضمن الاتساق والفعالية والاستدامة.

وفيما يلي بعض التدابير التي تم إدراجها في حزم مواجهة الأزمات:

- ✓ تدابير تحفيزية للاقتصاد على المستوى الوطني؛
- ✓ تعزيز مشاركة العمال؛
- ✓ تنمية الفرص التدريبية؛
- ✓ تعزيز الحماية الاجتماعية؛
- ✓ توسيع نطاق شبكات الأمان الاجتماعي؛
- ✓ حماية العمال في علاقات الاستخدام غير النمطية؛
- ✓ الدعم المالي لاستدامة المنشآت وبرامج لتنمية المهارات؛
- ✓ برامج تنمية البنية التحتية .
- ✓ تطوير واستدامة الحوار الاجتماعي وحماية أطرافه ومؤسساته.

14 تقرير حول جهود الدول العربية في مواجهة تداعيات جائحة كورونا على أسواق العمل ،منظمة العمل العربية 2020

5- الحوار الاجتماعي يعزز القدرة على مواجهة الأزمات .

حتى تتمكن الدول العربية من التعافي الشـــامل والكامل من تداعيات الأزمات ،لابد من بذل جهود أكبر لحماية الفئات الأكثر هشـاشـة وضـمان حقوقها ودعم المؤسـسـات والمحافظة على اسـتدامتها .و تحتاج دولنا الى توافق اجتماعي جديد يشـمل جميع الفاعلين الاقتصـاديين والاجتماعيين دون اسـتثناء ويبني مؤسـسـات اكثر قدرة على مواجهة الأزمات واحتوائها، توافق اجتماعي يطلق الإمكانيات ويحرّرها ويضـمن المشـاركة الفعلية والكاملة لأطراف الانتاج في صنع السياسات ومتابعة تنفيذها وتقييمها.

إن أزمة كوفيد -19 والحرب الروسـية الاوكرانية تمثلان فرصـة أمام البلدان العربية ،على غرار باقي دول العالم، لتقييم امكانياتها والوقوف على ثغراتها وسـلبياتها وعوائق تقدمها والتعرف على مكامن ضـعفها حتى تتجه إلى تحديد الحلول الملائمة وتحدث التغييرات الهيكلية القادرة على ضـمان التكيّف مع الصـدمات والأزمات المرشـحة للتواتر وازدياد الحدة والخطورة. ان تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات ومعالجة تداعياتها يقتضـي ضـرورة، من الدول العربية ومن خلال الحوار الاجتماعي :

- التخلي عن انتهاج مقاربة المعالجات والإصـلاحات الجزئية والمؤقتة ووتغيير النماذج التنموية المحدودة التي سـادت في العقود الأخيرة والاتجاه إلى اعتماد نموذج تنموي يمنح الأولوية للتنمية البشـرية ويضـمن تكافؤ الفرص وللجميع ويقوم على إتاحة فرصـة حقيقية للشـركاء الاجتماعيين للمشـاركة في رسـم السياسات الوطنية الاقتصادية والاجتماعية ومراقبة تنفيذها وتقييمها.
- تركيز فعلي لمنظومة حوكمة تضـمن سـرعة الاسـتجابة للطوارئ وتوضّـح أدوار ومسـؤوليات مختلف المتدخلين.
- بناء مؤسـسـات فعالة ترصـد الأزمات محتملة الحدوث وتسـتشـرف تداعياتها وأوجه التعامل معها بصـورة مسبقة بما يخفّف من آثارها حين وقوعها .
- بناء التماسـك والتضـامن الاجتماعي وذلك من خلال الاسـتثمار في الرعاية الاجتماعية وخاصـة منها التعليم والصحة مع ضمان تكافؤ فرص حقيقي للوصول الى تلك الخدمات الاجتماعية والتصدي لجميع أسباب استثناء الفئات الأكثر هشاشة من الحصول على حقهم في التمتع بتلك الخدمات.
- محاربة جميع أشكال التمييز والعنف وخاصة منها القائمة على النوع الاجتماعي .

ان العديد من الدول العربية تحتاج ، وبشـكل سـريع وعاجل، الى تقييم أدائها وسـياسـتها ومناهج عملها من أجل تحديد الرؤى الجديدة واسـتشـراف سـبل تحقيق الأهداف المنشـودة. ولن تسـتطيع حكومات هذه الدول استخلاص الدروس من هـذه الأزمـات واجراء التقييم اللازم واستشراف الحلول منفردة لوحدها بل الأمر يدعو، منطقا وضرورة، إلى معالجة جماعية تشاركية استناداً إلى تعاون حقيقي بين أطراف الإنتاج الثلاثة.

6- الحوار الاجتماعي الثلاثي شرط لإنجاح السياسات الوطنية

تكون المشاورات مع الشركاء الاجتماعيين سواء خلال المراحل الأولى من صياغة السياسات أو خلال عملية التنفيذ، ضرورية وتعمل على تمكين الحكومات من أخذ تجربتهم وآرائهم بعين الاعتبار. وتتطلب عملية إعداد السياسات الوطنية المتعلقة بالعمالة وبالتنمية حواراً واسع النطاق لتعزيز تطبيقها وتنفيذها بنجاح. ويجب إجراء حوار اجتماعي عند كل خطوة بدءاً من تحليل الوضع الذي يؤدي بدوره إلى خيارات سياسية وصولا الى التحقق من تنفيذ السياسات ثم تقييمها لاحقا. هذا وينبغي أيضاً إجراء الحوار الاجتماعي على كافة مستويات صنع القرار من خلال استكمال الهيكل الوطني الموجود باللجان ، حيث أن تلك اللجان يمكن أن تلعب دوراً هاما في التنسيق مع الجهات الفاعلة وفي إدارة وتنفيذ ورصد السياسات الوطنية على المستوى المحلي.

العمالة والحوار الاجتماعي ، رسائل مهمة:[15]

- **لا يوجد نموذج واحد لتنظيم الحوار الاجتماعي بشأن سياسة العمالة: حيث يجرى وفقا للسياق**
- **وجود إطار جيد للحوار الاجتماعي يمثل عاملاً مهما لتحقيق حوار فعال وسياسة عمالة مستنيرة**
- **ينبغي توفير الموارد بكفاءة لمؤسسات الحوار الاجتماعي، مع تعزيزها بالقوانين واستخدامها بفعالية في صنع السياسات وعدم تركها كواجهة فقط؛**
- **الإرادة السياسية مهمة من جانب الحكومة لإشراك الشركاء الاجتماعيين بدءاً من مرحلة الإعداد للسياسات الوطنية المتعلقة بالعمال وحتى مرحلتي مراقبة وتقييم هذه السياسات. غير أن مشاركة الشركاء الاجتماعيين يجب أن تتم في جميع مراحل إعداد السياسات الوطنية للعمالة وينبغي ألا تقتصر على مرحلة صياغتها فقط.**
- **وجود شركاء اجتماعيين أقوياء وقادرين وفاعلين على جميع المستويات (مستوى المنشأة، المستوى المحلي والقطاعي والوطني) يعد عاملا مهما. ويجب على الشركاء الاجتماعيين أن يكافحوا لتوسيع قاعدة عضويتهم وتحسين قدراتهم التقنية والتحليلية فيما يتعلق بقضايا سوق العمل؛**

15 تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2022: تعظيم الفرص لتعاف يشمل الجميع ويعزز القدرة على مواجهة الأزمات في حقبة ما بعد كوفيد-١٩ | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

7- الدروس المستفادة من الأزمات

ختاما، تعلّمنا التجـــارب الســـابقة والحالية، وخاصـة منها تداعيات الأزمة المالية العالمية لسـنة 2008 والتغير المناخي وجائحة كوفيد-19 ســنتي 2020 و2021 وصــولا للحرب الروســية -الأوكرانية وما نتج عنهما من ارتفاع نسب التضخم وأسعار المواد الأساسية، أن الحكومـات وحدهـا لا يمكنها التعامل مع تداعيات الأزمـات، كما لا يمكنها ضـمان الاسـتقرار الاجتماعي والانتعـاش الاقتصـادي. تعلّمنا أيضا هذه التجارب أن الحـوار الاجتماعي في أوقـات الأزمات الاقتصادية والاجتماعية يتميز بقيمة معتبرة وإمكانات ضخمـة في مسـاعدة الـشركاء الاجتماعيين في العمل بشـكل تشاركي لمواجهـة التحديات، كما تعلّمنا أنه لإيجاد حلـول مسـتدامة للأزمـة الاقتصادية وتسـريع وتيرة الانتعـاش، لا بد من وجود توافق ثلاثي على طبيعة ومحور التدابير لمواجهة الأزمة.

وأظهرت آليات الحوار الاجتماعي قيمة مضافة في مساعدة الدول على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الصعبة مثل اختلال سوق العمل وفجوات الحماية الاجتماعية، وذلك بشكل بناء وأكثر سلاسة.

القسم الثاني :

تطوير مضامين الحوار الاجتماعي في مواجهة التحديات التنموية

اهتم العديد من أطراف الإنتاج خلال الحوار الاجتماعي على المستوى الوطني في الدول العربية ولسنوات عديدة بقضايا ومضامين تقليدية لا تتجاوز الإطار الضيق لعلاقات العمل، حيث أن اغلبها يدور حول الأجور والصحة والسلامة المهنية والتغطية الاجتماعية وتحسين ظروف العمل . وقد يغيب عن هذه القضايا الاهتمام ، بمواضيع مثل مواجهة تداعيات الأزمات الاقتصادية والمالية والصحية ومعالجة قضايا الفقر والتمييز وعدم المساواة والعنف في أماكن العمل، أو مواضيع التحديات المطروحة أمام أسواق العمل نتيجة التحولات التكنولوجية وظهور أنماط جديدة للعمل أو تلك المترتبة عن تحديات التغيرات المناخية التي تكاد تفرض علينا تجديدا في طرق إنتاجنا وعملنا ووظائفنا وأنماط استهلاكنا وسائر أوجه حياتنا المعتادة. وقد برز في السنوات الأخيرة إرادة فعلية ورغبة من أطراف الإنتاج في الدول العربية في تجديد وتحديث مواضيع اهتمامها، حتى تلعب دورها الطليعي والاستشرافي والتوعوي إزاء كبريات الرهانات التي تفرضها التغيرات الاقتصادية العالمية والاتجاه نحو نماذج تنموية أكثر صمود وعدالة كتلك التي تعنى بالتحديات التنموية الراهنة كالرقمنة والتغيرات المناخية وغيرها مما يواجهها العالم والإنسانية جمعاء وليس الوطن العربي فحسب.

المحور الأول :تحديات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية

أولا: التحديات الاجتماعية للتنمية المستدامة

كان للجائحة تأثير كبير على بلدان العالم العربي، مما أدى إلى اضطراب اقتصادي تمثل في نسب نمو سلبية وارتفاع نسب الفقر والبطالة، هذه الوضعية ازدادت تأزما بتأثيرات الحرب الروسية الأوكرانية مع ارتفاع أسعار المواد الأولية وسعر النفط، باستثناء البلدان العربية المصدّرة للنفط والغاز.

1- ازدياد نسب الفقر واللامساواة

إن مستويات الفقر في المنطقة العربية بقيت مرتفعة لتبلغ معدل 26,67% سنة 2022[16] مع تفاوت كبير بين البلدان حسب مستوى النمو كما يبينه الجدول المرافق. ومن المتوقع أن تستمر هذه المستويات في الارتفاع خلال العامين المقبلين، مما يجعل من الصعب على كثير من المواطنين تلبية احتياجاتهم الأساسية.

جدول مقارن لمعدلات الفقر في المنطقة العربية (بالنسبة المئوية %)

	2010	2021	2022
البلدان العربية	24,55	26,94	26,67
البلدان العربية متوسطة الدخل	17,24	18,38	17,74
البلدان العربية التي تعيش اضطرابات	23,34	36,16	36,34
البلدان العربية الأقل نموا	50,83	40,89	40,65

المصدر: الاسكوا :مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2020-2021 و-2021-2022

16 مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية" ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) 2020-2021 و-2021-2022

وتجدر الإشارة إلى أن الدول المصدّرة للنفط استفادت من ارتفاع أسعار الطاقة، بينما ستعاني الدول المستوردة للنفط من عدّة تداعيات اجتماعيّة واقتصاديّة، بما في ذلك ارتفاع تكاليف الطاقة، ونقص الإمدادات الغذائيّة

2- ارتفاع معدلات البطالة

سجّلت المنطقة العربية أعلى معدّل بطالة عالميا في عام 2022 بنسبة 12%[17]، ويبقى معدل بطالة البلدان العربية التي تعيش اضطرابات و-الأقل نموا- مرتفع، حيث بلغ على التوالي 16,7% و15,4%

جدول تقديرات معدلات البطالة في المنطقة العربية(بالنسبة المئوية %)، 2022 [18]

	معدل البطالة (%)
مجمو البلدان العربية	12.3
بلدان مجلس التعاون الخليجي	6.8
البلدان العربية المتوسطة الدخل	12.1
البلدان العربية التي تعيش اضطرابات	16.7
البلدان العربية الأقل نمواً	15.4

المصدر: الأمم المتحدة، تقديرات الإسكوا : و اقع و آفاق الاقتصاد العالمي 2022

وقد أضرت جائحة كوفيد-19 بالشباب من حيث التوظيف أكثر من أي فئة عمرية أخرى. فبالنسبة للدول العربية فقد سجلت أعلى وأسرع معدل بطالة بين الشباب في جميع أنحاء العالم، حيث قدرت نسبتها ب 24.8% في عام 2022. ويعتبر وضع الشابات أسوأ من وضع الذكور، حيث بلغ معدل البطالة بينهن 42.5 % في عام 2022، وهو أعلى بنحو ثلاثة أضعاف من المتوسط العالمي لبطالة الشابات (14.5 %)[19].

3- تدني إنتاجية العمل

لا تزال الإنتاجية تشكل تحديًا للاقتصادات العربية فقد تأثرت بالتغيرات والأزمات الاقتصادية والمناخية والصحية خلال العقد الأخير وهي تأثرات ممتدة لما عاشه العالم بسبب الأزمة المالية في الفترة ما بين 2008 و2009 وتواصلت لسنوات في البلدان العربية النامية والأقل نموا وحتى الوقت الحاضر، ويبدو أن هذه الاضطرابات تسببت في حدوث تحولات في اتجاه النمو الاقتصادي في المنطقة وتغير في مستوى الإنتاجية ونمو نصيب الفرد من الدخل وهو ما أثر على الوظائف .

17 الإسكوا: ثلث سكان المنطقة العربية يقعون تحت خط الفقر رغم الزيادة في النمو الاقتصادي

18 توقعات الإسكوا:World Economic Situation and Prospects ;2022

19 اتجاهات التوظيف العالمية للشباب 2022: الاستثمار في تحويل مستقبل الشباب" لمنظمة العمل الدولية

وأثرت جائحـــة كوفيـــد19 سلبا على إنتاجية العمل في جميع بلدان العالم حيث أدت الإجراءات الأولية المتخذة لاحتواء انتشار الفيروس، مثل منع التنقل وإغلاق واسع النطاق للشركات مما أدى إلى انخفاض حاد في النشاط الإقتصادي وخسارة في الوظائف. بالإضافة إلى ذلك اضطر العديد من العمال إلى العمل عن بعد، مما أدى إلى تحديات في الاتصـــال والتنســـيق وهو ما أثر بشـــكل كبير على الإنتاجية. لم تســـتثنى البلدان العربية من هذه الانعكاسات، إذ سجلت إنتاجية العمل بالنسبة للاقتصادات العربية إنخفاض ب 6,1- % لتسجل تحسن في سنة 2021 لتبلغ 1,3-%.

جدول مقارنة (بالنسبة المئوية) لنمو انتاجية العمل[20]

الناتج المحلي الإجمالي ، نصيب الفرد من الدخل ، ونمو إنتاجية العمل ، ما بين 2019 و2021			
	2019	2020	2021
نمو الناتج المحلي الإجمالي			
الاقتصادات العربية	1.0	-6.2	2.1
دول مجلس التعاون الخليجي	0.7	-4.8	2.5
الاقتصادات العربية الأخرى	2.3	-10.8	0.8
الأسواق الناشئة	2.8	-2.7	5.1
نمو نصيب الفرد من الدخل			
الاقتصادات العربية	-0.8	-8.0	0.7
دول مجلس التعاون الخليجي	-1.2	-6.6	1.1
الاقتصادات العربية الأخرى	0.7	-12.1	-0.7
الأسواق الناشئة	1.9	-3.5	4.3
نمو إنتاجية العمل			
الاقتصادات العربية	-2.6	-6.1	-1.3
دول مجلس التعاون الخليجي	-3.1	-5.3	-0.5
الاقتصادات العربية الأخرى	-0.5	-8.4	-4.4
الأسواق الناشئة	2.0	0.4	2.3

المصدر:منظمة العمل الدولية ،تقرير حول نمو الإنتاجية والتنويع والتغيير الهيكلي في الدول العربية 2022

20 منظمة العمل الدولية، 2022،" تقرير حول نمو الإنتاجية والتنويع والتغيير الهيكلي في الدول العربية" ص 18

4- فجوات كبيرة في الحماية الاجتماعية الفعلية والشاملة

يتمتع 40 ٪ فقط من السكان في الدول العربية بإعانة واحدة على الأقل من اعانات الحماية الاجتماعية (باستثناء اعانات الرعاية الصحية والمرض) وهذا يعني أن نسبة 60 % من السكان متروكة دون حماية.[21] كما أنه لا تزال هناك فجوات كبيرة في التغطية الاجتماعية لكبار السن والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وأمهات الأطفال حديثي الولادة والعاطلين عن العمل كما يظهره الرسم البياني في الأسفل. ويفسر هذا الوضع، من ناحية، الطبيعة المجزّأة والحصرية لخطط التأمين الاجتماعي، ومن ناحية أخرى، الافتقار إلى الاستثمار في الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات، والتي لا تزال مجزأة ومستهدفة بشكل ضيق.

وتؤثر فجوات التغطية الاجتماعية بشكل خاص على النساء والشباب والعمال الأجانب، بمن فيهم اللاجئون، بسبب الحواجز الهيكلية المتعلقة بانخفاض مشاركة القوى العاملة والبطالة والعمالة غير المنظمة.

ولتوفير حماية اجتماعية أشمل، يعد توسيع حدود الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة في المنطقة أمرًا بالغ الأهمية، لا سيما بالنظر إلى حجم الاحتياجات الاجتماعية والمستويات المرتفعة للعمالة غير المنظمة في أغلب بلدان المنطقة. وتواجه مؤسسات الضمان الاجتماعي منذ سنوات مصاعب متراكمة تهدّد بشكل جدّي استمرارية إسداء الخدمات والمنافع وتدفع إلى التفكير في حلول لن تكون إلا على حساب مصلحة العمال مثل الترفيع في نسب المساهمة والترفيع في سنّ التقاعد والتخفيض من نسبة معاشات التقاعد والخدمات الممنوحة عموما.

مؤشرات التنمية المستدامة تغطية فعالة للحماية الاجتماعية
تقديرات عامة و إقليمية وفق مجموع السكان أو أقرب سنة متاحة 2020

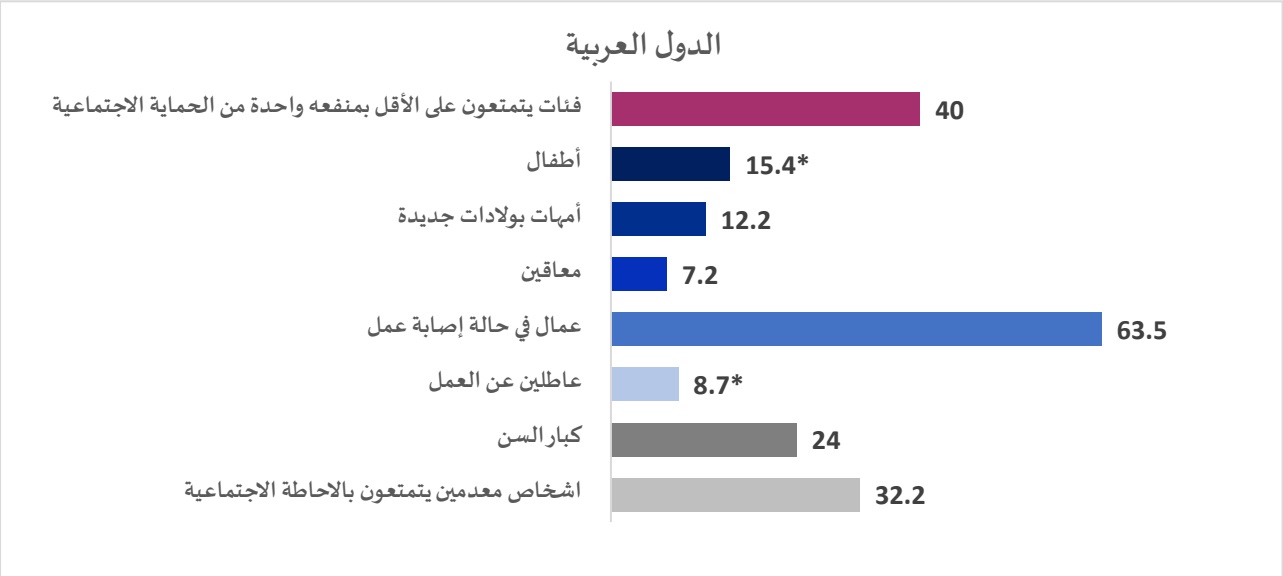

المصدر: تقرير الحماية الاجتماعية في العالم 2020-2022: الحماية الاجتماعية عند مفترق الطرق سعيا الى تحقيق مستقبل أفضل - منظمة العمل الدولية 2021

21 تقرير منظمة العمل الدولية، "الحماية الاجتماعية في العالم للفترة 2020-2022: الحماية الاجتماعية عند مفترق طرق – سعيا إلى تحقيق مستقبل أفضل"

لقد خلقت جائحة كورونا أزمة هائلة لكنها أتاحت الفرصة أيضاً أمام بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لبناء أنظمة حماية اجتماعية أكثر تكيفاً ومرونة وشمولاً. وهناك العديد من الدروس التي يمكن استخلاصها من استجابة الحماية الاجتماعية لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للجائحة العالمية.[22]

ثانيا: تحديات تحولات أسواق العمل.

1- التحول نحو الاقتصاد الرقمي

دفعت جائحة كوفيد-19 الحكومات ومؤسسات القطاع العام والخاص في جميع أنحاء المنطقة العربية على غرار بقية العالم إلى اللجوء إلى التكنولوجيات الرقمية للعمل عن بعد من أجل حماية الأرواح والحفاظ على التفاعل الاجتماعي وضمان استمرارية التعليم والأعمال والخدمات العامة.

ومن الجوانب الإيجابية لهذه الجائحة هو تسريع الانتقال الرقمي في المنطقة، ويتعلق التحول الرقمي باستخدام التكنولوجيات الرقمية لإحداث تغيير جوهري في المنتجات والعمليات والخدمات بما يحسّن تلبية احتياجات العملاء. وبعد مرور عامين تقريباً على تفشي الجائحة، **تتمثل الانجازات التي تم تحقيقها في هذا المجال في الدول العربية في :**

- زيادة سعة نطاق الإنترنت وسرعته دون أي تكلفة إضافية.
- إلغاء الحظر الذي كان مفروضاً على تطبيقات نقل الصوت عبر بروتوكول الإنترنت
- تحسين البنية التحتية الرقمية لزيادة تغطية شبكة النطاق العريض

رغم هذه المجهودات، لا تزال الفجوة الرقمية في الدول العربية وفيما بينها شاسعة، فحسب أخر الإحصائيات[23] بلغت نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت سنة 2020, 75,9% من مجموع السكان في الوسط الحضري و42,1% من مجموع السكان في الوسط الريفي، مع تفاوت في الاستعمال حسب الجنس، 68,1% من المستخدمين من مجموع الذكور،و56,1% من المستخدمين من مجموع الإناث.

يبقى على الدول العربية بذل المزيد من الجهود للاستثمار في البنية التحتية الشاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعميم الخدمات الإدارية عن بعد، وتطوير التعلم عن بعد والتجارة الإلكترونية. كما تواجه الدول العربية التحولات التي تمس سوق العمل نتيجة الثورة الرقمية، مما يدعو للعمل على إرساء عقد اجتماعي جديد لضمان مستقبل يسود فيه العمل اللائق والعدالة الاجتماعية من أجل انتقال عادل.

22 فريد بلحاج، الحماية الاجتماعية للمحتاجين كافة: دروس مستفادة من الاستجابة لجائحة كورونا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البنك الدولي2021

23 التحول الرقمي - الاسكوا

2- تنامي الاقتصاد غير المنظم

يوظف الاقتصـــاد غير المنظم أكثر من 70% من مجموع العاملين الذين يســـاهمون بحوالي ثلث إجمالي الناتج المحلي في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية[24] ، وهو ما يقلل من قدرة هذه البلدان على تعبئة الموارد الجبائية اللازمة لتعزيز الاقتصـاد في وقت الأزمات، وتنفيذ سـياسـات اقتصـادية كلية فاعلة، وبناء رأس المال البشري من أجل تحقيق التنمية على المدى الطويل. كما أن ارتفاع مستويات أنشطة الاقتصاد غير المنظم بوجه عام يعني ضـعف نواتج عملية التنمية، إذ تعاني البلدان التي لديها اقتصـادات غير منظمة من انخفاض نصيب الفرد من الدخل وارتفاع مستويات الفقر، وزيادة التفاوت في الدخل، وتراجع الأسـواق المالية، وضـعف الاستثمارات، وهي بلدان أبعد ما تكون عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كما أنه هناك تباين كبير بين حجم الاقتصاد غير المنظم في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية كنسـبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي حيث يمثل هذا القطاع 22% في اقتصـادات منطقة الشـرق الأوسـط وشمال أفريقيا [25] ويعود انتشار أنشطة الاقتصاد غير المنظم بدرجة كبيرة إلى كثرة الأعباء التنظيمية والجبائية وضعف المؤسسات.

وتعتبر مسـألة الحماية الاجتماعية من التحديات الهامة للانتقال الى القطاع المنظم ، وإن كانت قد سـجلت تحسّـنا من حيث نسـب التغطية في بعض البلدان ، فإنها لا زالت تشـكو من نقائص عديدة بالنسـبة للقطاع غير المنظم في دول المنطقة حيث لا تزال أعداد متزايدة من العمال ضحايا موجات التسريح لأسباب الأزمات الصحية والاقتصادية يجدون أنفسهم خارج منظومة الحماية.

إنتاج القطاع غير المنظم في اقتصادات محددة(%)

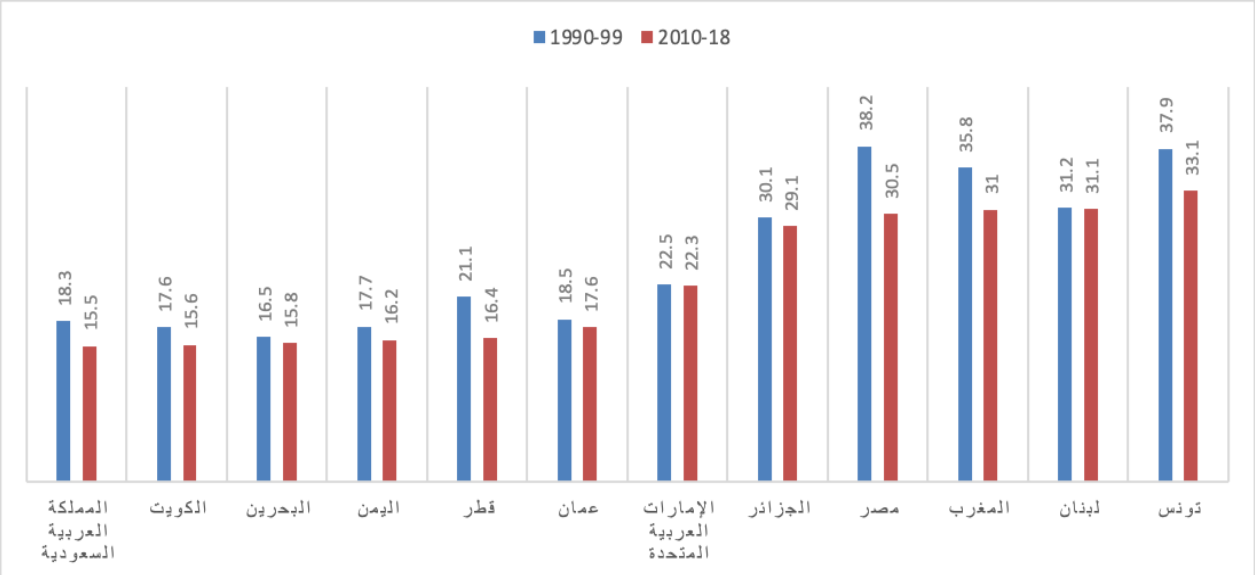

المصدر: بيانات البنك الدولي، 2021

24 مجموعة البنك الدولي بعنوان "الظلال القاتمة للاقتصاد غير الرسمي: التحديات والسياسات"2021 ،

25 نفس المصدر السابق

3- الاقتصاد الأخضر والتحديات المناخية

يواجه العالم تغيرات مناخية نتاج انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بالدرجة الأولى ، وفي هذا الإطار يسعى العالم برعاية الأمم المتحدة للحد من الاحتباس الحراري عبر إنتقال عادل يرسي تنمية مستدامة تعتمد على الطاقات النظيفة.

في هذا المجال، عبرت بعض البلدان العربية عن التزاماتها المناخية من خلال زيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة وتعزيز الكفاءة في استخدامها ، بما في ذلك من خلال تعزيز مؤسسات الأعمال/الصناعات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تعتمد أساليب إنتاج مستدامة ونظيفة، على سبيل الذكر :[26]

- أطلقت الإمارات العربية المتحدة خطةً لدعم القطاع الصناعي لزيادة فعالية واستدامة مراحل دورة الإنتاج وسلاسل التوريد من خلال تطبيق "سياسات التصنيع المستدام، التي من شأنها تقليل استهلاك الموارد، ودعم جهود العمل المناخي، وتحقيق حيادية الكربون"، من جملة مبادرات أخرى.
- وقعت المملكة العربية السعودية إعلان نوايا مع ألمانيا في آذار/مارس 2021 للتعاون في مجال الهيدروجين الأخضر. وأعلنت أيضاً عن دعمها مشروعاً سياحياً خالياً من الانبعاثات على البحر الأحمر في نيسان/أبريل 2021. وتعتزم المملكة "خفض انبعاثات الكربون بأكثر من 4 % من المساهمات العالمية" بحلول عام 2030.
- ينوي الأردن تركيب محطات صغيرة للطاقة الشمسية يستفيد منها ما لا يقل عن 4,000 أسرة فقيرة، فضلاً عن زيادة الكفاءة في استخدام الطاقة في المشاريع الحكومية (بما في ذلك في المدارس والمستشفيات والمراكز الصحية وغيرها)، وسيعمل أيضاً على تمهيد الطريق للانتقال إلى التنقل الكهربائي خلال السنوات الخمس القادمة.
- تتطلع الجزائر إلى دمج مصادر الطاقة المتجددة تدريجياً في قطاع الأشغال العامة وتعزيز القدرة على توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة من خلال تحفيز الاستثمارات الخاصة. كذلك، تنوي تجميد شراء القطارات العاملة بالديزل واتخاذ تدابير ضريبية وجمركية لتشجيع استيراد السيارات الكهربائية. إلى جانب هذا هناك بلدان عربية تسعى إلى ترشيد استعمال المياه، خاصة في ميدان الفلاحة، في ميدان النفايات الصلبة والعائلية.
- تعد مصر من أكثر الدول عرضة للتبعات التغير المناخية والتي تؤثر عليها سلبية وفي إطار الجهود المصرية في هذا الشيء فقد تم وضع خطة قومية للموارد المائية حتى عام 2037 لمعالجة الفقر المائي وذلك من خلال مشروعات كبيرة لتحلية مياه البحر ومحطات معالجة الصرف الصحي وإقامة مشروعات لتبطين الترع وحماية الشواطئ وتطوير البحيرات المائية والحد من تلوثها وإقامة مشروع لتعزيز التكيف مع المتغيرات المناخية بدلتا نهر النيل والساحل الشمالي وإنشاء جيل جديد من المدن الخضراء وهي مدن ذكيه مزودة بالطاقة الشمسية ومشروع الإدارة المتكاملة للخدمات.

26 التعافي الاقتصادي الأخضر – الأمم المتحدة - الاسكوا

4- رهانات العمل اللائق

ان ضمان شروط العمل اللائق يطرح بشدة خاصة إزاء التحولات العالمية وما تحمله من تأثيرات سلبية على عالم العمل وعلاقات العمل، فالعمل اللائق يفتح الطريق إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة دون النيل من حقوق العمال والمعايير الاجتماعية ،ويقتضي تحقيق مجموعة من الشروط **تتمثل في :**

أ- احترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل[27]، وتتمثل في احترام وتشجيع المبادئ والحقوق المتعلقة بـ:

- الحرية النقابية
- المفاوضة الجماعية
- القضاء على كل أشكال العمل الجبري
- القضاء على عمل الأطفال
- القضاء على التمييز في ميدان العمل
- بيئة عمل آمنة وصحية

ب- استحداث المزيد من فرص العمل اللائق

لا يمكن الحديث عن عمل لائق دون وجود فرص جدية للعمل فحيث ترتفع نسب البطالة تقل فرص العمل عموما والعمل اللائق على وجه الخصوص، وتزداد أهمية فرص العمل اللائق بالنسبة للشباب والنساء وخريجي التعليم العالي العاطلين عن العمل، وتدخل مؤشرات التشغيل لهذه الفئات الثلاث ضمن معايير العمل اللائق، وهي مؤشرات متدنية كما نعلم جميعا في العديد من الدول العربية مقارنة بالفئات الأخرى.

وتكشف الدراسات والتقارير متعددة المصادر[28] ، مدعومة بإحصائيات من المؤسسات والهيئات الوطنية والقومية والدولية، أن السبب الرئيسي للتوترات في مجال علاقات العمل يتمثل في النقص الفادح في شروط العمل اللائق حيث أبرزت المعطيات الثابتة أن تردّي الأوضاع المادية والمعنوية للعمال الناتج عن أنماط العمل الهش وتدنّي الأجور والمماطلة في خلاصها والتحايل على الحقوق الأساسية للعمال وعدم احترام الحقّ النقابي والالتجاء المفرط إلى التسريح والإحالة على البطالة الفنية هي السبب الأساسي في تنامي الأشكال الاحتجاجية الجماعية التي تمّ إحصائها في السنوات الأخيرة في العديد من الدول العربية.

ج- تعزيز الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي

تدفع سياسات اقتصاد السوق إلى تحرير الاقتصاد بدلا من تدخل الدولة، وتؤدي عمليات الخصخصة إلى البطالة وتقليص نطاق الحماية الاجتماعية وتقوي العولمة دور الهيمنة للشركات الكبرى في مقابل الدور النقابي ودور المراقبة الإدارية في حماية العمال كذلك فإن برامج الإصلاح الاقتصادي تستهدف خفض النفقات والتخلي عن الدور الاجتماعي للدولة.

---

[27] إعلان المبادئ الصادر عن منظمة العمل الدولية سنة 1998

28 تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2022: تعظيم الفرص لتعاف يشمل الجميع ويعزز القدرة على مواجهة الأزمات في حقبة ما بعد كوفيد-19 | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

هذه المعطيات مع غيرها مثل ارتفاع نسب البطالة ونموّ الاقتصاد غير المنظم وتقدم السكان في العمر وارتفاع معدلات الفقر [29]، تلقي بضغوط كبيرة على منظومات الحماية الاجتماعية للعمال التي تسير حتما الى تقليص نطاق تدخلها من خلال حصر نطاق علاقات العمل والنزول بمستوى الخدمات والترفيع في الواجبات. وبالتالي يكون العمل اللائق ضروريا للتصدي لضعف منظومة الحماية وتقلص دورها.

المحور الثاني :الحوار الاجتماعي وأهداف التنمية المستدامة

تمثل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بأهدافها السبعة عشر ،دعوة للعمل وفرصة فريدة للقضاء على الفقر وعدم المساواة بجميع أشكالها. وتعنى أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدتها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتحفيز النمو الشامل والحد من عدم المساواة والتصدي لتغير المناخ ،من بين أولويات دولية أخرى[30] .وفي سياق التحولات والأحداث الجيوسياسية ، وتوفر الخطة للبلدان العربية إطارا لتظافر الجهود الجماعية بهدف معالجة قضايا التنمية والسلام والحفاظ على المكتسبات التي تم تحقيقها وتعزيزها .

و يمكن تلخيص أهداف التنمية المستدامة في الوصول الى عالم خال من الفقر والجوع والمرض والاحتياج، عالم خال من العنف والخوف، تتوفر فيه فرص متكافئة للجميع للحصول على الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية وخدمات التعليم الجيد وعلى مياه الشرب الصحية وعلى خدمات الصرف الصحي وتتاح فيه لجميع البشر الأغذية الكافية بجودة مقبولة وتكلفة معقولة وموارد الطاقة الميسورة والموثوقة والمستدامة.

وترتكز خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى **أربعة مبادئ أساسية وهي:**

- الطابع الكلي للخطة، أي عدم جواز تجزئتها عند التنفيذ؛
- الاتساق المفهومي والتطبيقي بين كل عناصرها؛
- الترابط بين الأبعاد والأهداف والغايات؛
- التكامل في ما بين السياسات والتدخلات ويتطلب الالتزام بكل ذلك جهوداً ممنهجة ومخططاً لها على النحو المناسب، كي لا يكون التنفيذ الوطني عشوائياً ولا يفي بمتطلبات البلد أو منفصلا عن السياق الكوني.

29 الاسكوا: مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2020-2021 و-2021-2022

30 الامم المتحدة، الطريق إلى العيش بكرامة بحلول عام 2030:القضاء على الفقر وتغيير حياة الجميع وحماية كوكب الأرض، تقرير تجميعي مقدم من الأمين العام إلى الجمعية العامة بشأن خطة التنمية المستدامة لما بعد عام 2015

1-الحوار الاجتماعي حاسم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

يعتبر الحوار الاجتماعي ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعلى الرغم من عدم ذكره صراحةً في خطة عام 2030 ، إلا أن الحوار الاجتماعي عنصر حاسم في تحقيق معظم الأهداف.

يتضح من تقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية للعام 2022 [31] ومثله تقريبا كل التقارير الصادرة عن جهات مختلفة[32] ، أن العديد من الدول العربية تواجه تحديات ضخمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة .[33]

وازاء التدهور في المؤشرات الاجتماعية يمثل الحوار الاجتماعي الثنائي أو الثلاثي بين منظمات العمال وأصحاب العمل والحكومات بوصفه أداة أساسية لإدارة الصراعات والأزمات الاجتماعية من خلال تعزيز تبادل المعلومات والمقترحات للوصول إلى درجة أكبر من التوافق الواضح ،وسيلة مجربة وناجحة في المساعدة على حل القضايا الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز الحوكمة الرشيدة والتقدم الاجتماعي والسلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية.

علاوة على ذلك فإن الحوار الاجتماعي يمكن أن يساهم بشكل كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى مثل الحد من عدم المساواة . إن الحوار الاجتماعي المستدام يساعد على زيادة مستويات الإدماج وحماية العمال الأكثر ضعفًا وأولئك الذين لديهم قدرة أقل على التفاوض (العمال غير المصرح بهم والمهاجرين والنساء والشباب).

أ- الحوار الاجتماعي آلية لتحقيق المساواة

يمثل الحوار الاجتماعي أداة ضرورية للتقدم على صعيد المساواة بين الجنسين في عالم العمل، اذ يساعد في الإسهام نحو بناء مجتمع أكثر استقراراً وأكثر عدالةً، والشركاء الاجتماعيون هم فاعلون رئيسيون في تعزيز هذه المساواة غير أنه، بغية تعزيز المساواة بين الجنسين، **ينبغي النظر في أمرين:**

- أولاً: زيادة مشاركة النساء في مواقع صنع القرارات، داخل الهيئات الثلاثية وضمن المجموعات الحكومية ومنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل؛
- ثانياً: طرح قضايا المساواة بين الجنسين والمفاوضة الجماعية في برنامج الحوار الاجتماعي، كي تعكس الطبيعة المتغيرة لأسواق وأنماط العمل في عالم العمل. ويتطلب ذلك تدريب القائمين على ملف المساواة بين الجنسين وزيادة عدد المفاوضين من النساء.

31 تقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية للعام2022

32 تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2022 في الدول العربية

33 تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2022: تعظيم الفرص لتعاف يشمل الجميع ويعزز القدرة على مواجهة الأزمات في حقبة ما بعد كوفيد-19 | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ب- الحوار الاجتماعي آلية لتطوير أنظمة الحماية الاجتماعية

كما يمكن للحوار الاجتماعي ان يسهم في إيجاد صيغة موحدة تحقق حماية اجتماعية شاملة تصلح لتعزيز صمود أنظمة الحماية الاجتماعية في وجه الصدمات المستقبلية. ويشمل ذلك تمويل أنظمة حماية اجتماعية قوية ومنتظمة بحيث تتصدى لسائر أنواع المخاطر ومتسمة بالشمولية وقائمة على الاستحقاقات ومكرسة للتشريعات وتخصص لها موارد جيدة، بما يوفر أساساً قوياً لقدرة النظام على مواجهة الصدمات.

كما يساهم الحوار الاجتماعي في تحسين تمويل أنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة والكافية والمستدامة ويتضمن ذلك توسيع قاعدة تمويل الحماية الاجتماعية تدريجياً لسد الثغرات في التغطية والكفاية، مع تعزيز الكفاءة والاستدامة والإنصاف في التمويل.

كذلك يساهم الحوار الاجتماعي في توحيد الجهود وتعاضدها بهدف الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية بما فيها رعاية الأمومة وتأمين الدخل الأساسي المخصص للأطفال بما يسمح بالحصول على الغذاء والتعليم والرعاية والخدمات الأساسية الأخرى وتأمين الدخل الأساسي للأشخاص في سن العمل وغير قادرين على كسب دخل كاف، ولا سيما في حالات المرض والبطالة والأمومة والإعاقة وتأمين الدخل الأساسي لكبار السن.

ولكي يتحقق كل هذا لا بد أن يكون الحوار الاجتماعي فعالا، **وهو ما يقتضي توفر بعض الشروط المسبقة:**

- ✓ الاحترام الكامل لحرية تأسيس الجمعيات ،بحيث يمكن للعمال وأصحاب العمل ان ينظّموا أنفسهم بحرية ويدافعوا عن مصالحهم دون تدخل خارجي والتفاوض دون ضغط ، مع بعضهم البعض ومع الحكومة ، في الأمور ذات الاهتمام المشترك.
- ✓ النقابات العمالية ومنظمات أصحاب العمل يجب أن تكون قوية ومستقلة وممثلة.
- ✓ توفر الإرادة السياسية الكافية والشعور بالمسؤولية لدى جميع الأطراف المشاركة في الحوار الاجتماعي.
- ✓ وجود هيكل مؤسسي مناسب: يجب تمويله وخصّه بتفويض قانوني محدد بوضوح مع ضمان الاستمرارية خلال فترات التحولات السياسية.
- ✓ الوصول إلى المعلومات والتدريب المناسبين حتى يتسنى لجميع الأطراف ممارسة حقهم في المشاركة بشكل فعال.

2-أهمية الحوار الاجتماعي في دفع الانتقال العادل نحو الاقتصاد الاخضر

يجب ان يتأسس هذا الانتقال على الحوار الاجتماعي بين منظمات العمال وأصحاب العمل والحكومات ،وأن تضمن خطط الانتقال العادل وظائف أفضل ولائقة ، وحماية اجتماعية ، وفرص تدريب المزيد من العمال والمزيد من الأمن الوظيفي لجميع العمال والعاملات ضحايا التحولات المناخية والسياسات المتعلقة بها. وبالتالي، فإن الحوار الاجتماعي الذي يضمن مشاركة الشركاء الاجتماعيين في عمليات صنع القرار للحكومات،

يكون جانبا حاسما من جوانب الانتقال العادل. ويمثل الحوار الاجتماعي الثنائي أو الثلاثي بين منظمات العمال وأصحاب العمل والحكومات أداة أساسية لإدارة التوترات والاضطرابات الاجتماعية ،و الهدف الرئيسي منه هو تعزيز تبادل المعلومات والمقترحات للوصول إلى درجة أكبر من التوافق الواضح .

جعلت هياكل الحوار الاجتماعي حل القضايا الاقتصادية والاجتماعية ممكنا ، وعززت الحوكمة الرشيدة والتقدم الاجتماعي والسلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية .

إن الانتقال إلى نموذج اقتصادي منخفض الكربون ومستدام يخلق مزايا اجتماعية ، فمن الضروري ربط حماية البيئة بالتشغيل، وذلك بالنظر إلى أن الانتقال سيكون له نتائج مباشرة من حيث فقدان الوظائف وتهديد التماسك الاجتماعي. هذه العواقب ستكون مختلفًة حسب المنطقة والبلد وبين البلدان ، والوظائف التي سيتم استحداثها لن تكون دائمًا في نفس زمان ونفس مكان الوظائف التي فقدت . ولهذا السبب يجب أن يتم الانتقال وفقا لاحترام الحقوق الاجتماعية للمجتمعات المتضررة وحقوق العمال المشمولين في هذه العملية.

في هذا السياق ، يجب أن يكون الانتقال العادل مرفقا بتخطيط وتطوير خطط وسياسات واستثمارات ستقود إلى مستقبل مستدام حيث العمالة الكاملة والعمل اللائق والحماية الاجتماعية هي السائدة. هذه العملية لن تكون فعالة إلا إذا كان مختلف الفاعلين الاجتماعيين ، خاصة الحكومات والمؤسسات والنقابات ، مشاركين في تطوير هذه الاستراتيجيات والسياسات. وبالنظر إلى حجم وإلحاح هذه التحديات البيئية ، من الواضح أن العالم لن يكون لديه الموارد ولا الوقت لتناولها بشكل منفصل أو متوالي، ان تناول تلك التحديات مجتمعة في نفس الوقت ليس مجرد خيار ، إنه ضرورة.

من هنا تأتي أهمية الحوار الاجتماعي كقاعدة حاضنة لعمليات صنع القرار ، وكأحد المبادئ التوجيهية للانتقال العادل إلى اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئيًا للجميع. لذلك يجب أن تكون عمليات صنع القرار قائمة على الحوار الاجتماعي للتأكد من أنها قادرة على الاستجابة لكل الوضعيات ولتجنب القرارات أحادية الجانب دون تدابير تعويضية والتي يمكن أن تلحق الضرر بالوظائف أو بالوضع الاجتماعي للأفراد ، ولا سيما أولئك الأكثر حرمانًا. كما يقلل الحوار الاجتماعي من التفاوتات الاجتماعية بفضل التوافق في الآراء والتفاهم حول إدارة التوترات الاجتماعية مما يساهم في تحسين ظروف العمل وضمان علاقات عمل عادلة.[34]

3-الحوار الاجتماعي يسهل التحقيق الفعال للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل

يعد الحوار الاجتماعي سبيلا مهما لتعزيز التحقيق الفعال للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل. فحيثما أتيحت فرص العمل، والحماية الاجتماعية مع إجراء الحوار الاجتماعي كواقع، تكون آفاق ممارسة المبادئ والحقوق الأساسية في العمل أقوى كثيرا. وتعزيز المبادئ والحقوق الأساسية في العمل هو أحد العوامل المهمة التي يرتكز عليها نجاح الحوار الاجتماعي. وبالتالي، فإن المشاركة والتشاور من جانب منظمات أصحاب

34 La contribution du dialogue social à l'horizon 2030 : La formalisation de l'économie informelle. Confédération syndicale internationale (CSI, 2018).

العمل ومنظمات العمال في وضع المعايير والعمليات الإشرافية، وفي الأنشطة التي تهدف إلى تحسين تطبيق المعايير، هي حتما ،من الأمور المهمة لتحقيق المبادئ والحقوق الأساسية في العمل في جميع المناطق حول العالم.

أ- الحوار الاجتماعي آلية للقضاء على العمل الجبري

إن العمل الجبري لا يزال يمثل مشكلة عالمية تؤثر على كثير من البلدان في العالم وهو لا يزال موجوداً في البلدان النامية وفي الاقتصاد غير المنظم غالباً وفي المناطق المعزولة التي تتسم بسوء البنية التحتية وضعف تفتيش العمل وإنفاذ القانون.

و يثير القضاء على العمل الجبري عدداً من التساؤلات التي تتطلب إجابات مختلفة. ولا يمكن إيجاد الحلول إلا من خلال السياسات والبرامج المتكاملة، والمزج بين إنفاذ القانون مع تدابير استباقية للوقاية والحماية وتمكين أولئك الذين يتعرضون لخطر العمل الجبري من الدفاع عن حقوقهم. وفي هذا الصدد ،يمكن أن يؤدي الحوار الاجتماعي والمشاورات الثلاثية إلى نتائج ملموسة وطويلة الأجل ، كما يتضح من تجارب العديد من البلدان. ويمكن أن تؤدي المشاركة الثلاثية إلى الإجماع الضروري بشأن وسائل منع وعلاج الأشكال الحديثة للعمل الجبري

ب- الحوار الاجتماعي أداة فعالة للحد من عمالة الأطفال

يساهم الحوار الاجتماعي في القضاء على عمل الأطفال ليس فقط من خلال إعداد السياسات ولكن أيضاً من خلال إجراء المراقبة في مكان العمل والمفاوضة الجماعية. ولتحقيق هذا الهدف ، يمكن للدولة ،بل يتعين عليها ،تشجيع العلاقات الثنائية البناءة بين أصحاب العمل والنقابات العمالية وخلق مناخ عام مستقر. كما ينبغي للحكومة تنظيم مشاورات ثلاثية للمساهمة في القضاء على عمل الأطفال بشكل مستدام ، وخاصة من خلال خطط العمل الوطنية بشأن عمل الأطفال والتحديد الوطني لأشكال العمل الخطير، والتي يجب حظرها بالنسبة للأطفال دون سن 18 عاماً.

ج- الحوار الاجتماعي آلية لتنظيم قضايا العمالة

تضمنت مواد اتفاقيات العمل العربية على آليات تنظيم الحوار الثلاثي بين الحكومات من جهة وشركائها الاجتماعيين من ممثلي العمال وأصحاب العمل من جهة أخرى ،من خلال اللجان الثلاثية الاستشارية وذلك للاستفادة من خبراتهم في صياغة السياسات المحلية والوطنية وتنفيذها [35] وذلك وفقا لخصوصيات كل دولة [36] والتي عليها ان تتخذ الترتيبات اللازمة لتكوين لجان ثلاثية استشارية على مستوى الدولة والمستويات الاخرى عند الحاجة، لتنظيم ظروف وفرص العمالة ،و يحدد تشريع كل دولة اختصاصات هذه

35 اتفاقية سياسة العمالة لسنة 1964 رقم 122

36 اتفاقية العمل العربية رقم 6 لسنة 1976 بشان مستويات العمل، المادة 17

اللجان. ويجب تعيين مندوبي أصحاب العمل والعمال بالتساوي في هذه اللجان بعد استشارة المنظمات الممثلة.

يجب اذن استشارة الشركاء الاجتماعيين بشأن كل ما يتعلق بسوق العمل أو بما من شانه التأثير على ظروف او فرص العمالة ، وبشأن صياغة المزيد من السياسات الاقتصادية العامة والتشريعات التي تؤثر في تعزيز العمالة. كما يجب استخدام المشاورات كآلية لإدراج دعم الأشخاص المتأثرين لتنفيذ السياسات التي يتم اعتمادها. ويمكن إجراء تدابير المشاورات بشأن هذه القضايا من خلال الهيئات المركزية الوطنية للتعاون الثلاثي ،مثل مجالس الحوار الاجتماعي والمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمجالس الاستشارية للعمل والهيئات المتخصصة التي تتعامل مع القضايا المتعلقة بالعمالة، مثل مجالس الاستخدام، ومجالس التدريب والتشغيل. وفي بعض الحالات، لا تكون هذه الهيئات استشارية وحسب، ولكنها تلعب دوراً حاسما في توجيه وإدارة عملية وضع سياسة العمالة الوطنية.

القسم الثالث :

آليات النهوض بالحوار الاجتماعي

لا يمكن للحوار الاجتماعي أن يكون فعالا في لعب الأدوار المنوطة به ،و خاصة تلك المتعلقة بتعزيز قدرة الدول العربية على مواجهة الأزمات والتكيف مع التغيرات ورسم وتنفيذ السياسات الكفيلة بالنهوض بمؤشرات التنمية البشرية وتحقيق نتائج مرضية في خطة التنمية المستدامة 2030 ، الا عندما تكون دولنا قادرة وحاسمة في حوكمة الحوار الاجتماعي وفقا لمبادئ وقواعد معروفة تنص عليها المعايير العربية والدولية .

إن تحقيق هذا الأمر يقتضي ،من جهة أولى، من منظمة العمل العربية المثابرة في المجهود التوجيهي والتأطيري والتوعوي الذي ما انفكت تلعبه منذ سنوات طويلة ،و من جهة ثانية تطوير آلية مأسسة الحوار الاجتماعي والتي في غيابها يصعب انتظار نتائج تتجاوز ما نحن عليه في وضعنا في اغلب الدول العربية.

المحور الأول : حوكمة الحوار الاجتماعي وفقا لمعايير العمل العربية.

على مر تاريخها الحافل بمراكمة المعايير وسائر أوجه النشاط من تقارير ودراسات وغيرها، رسّخت منظمة العمل العربية العناصر والشروط واجبة التوفير لقيام حوار اجتماعي حقيقي وجاد ومسؤول. كما أرست المنظمة أهم المبادئ الأساسية التي على الحوار الاجتماعي احترامها حتى يحظى بالنجاح في بلوغ أهدافه وبيّنت الشروط الموضوعية لفاعلية الحوار الاجتماعي وانتظامه وديمومته.

1- مبادئ الحوار الاجتماعي وشروط فاعليته

أصدرت منظمة العمل العربية عدة معايير ومواثيق منها المتصلة مباشرة بالحوار الاجتماعي وتمثل الأساس والحاضنة التي ينطلق منها الحوار وتضمن الشروط الأساسية التي في غيابها يصعب الحديث عن حوار اجتماعي جدي وحقيقي ومسؤول ،**وتتمثل في الآتي:**

- التأكيد على الاعتراف بمنظمات العمال وأصحاب الأعمال وتوفير الوسائل الفعالة لإجراء الحوار بين أطراف الإنتاج
- أهمية الحوار الاجتماعي في بناء علاقات أكثر تنظيما وأكثر استقرارا وبناء مؤسسات حوار قادرة على تحقيق المزيد من الاستقرار في علاقات العمل وإيجاد مناخ ملائم للإنتاج والاستثمار.
- نجاح المفاوضة الجماعية وتكريسها من خلال تعزيز ثقافة الحوار الاجتماعي الثلاثي، وبحيث يمكن أن ينتج عنها اتفاق عمل جماعي يكون له قوة القانون من حيث الالتزام بأحكام أخرى تتضمن تنصيصا مباشرا على تشكيل لجان ثلاثية مشتركة بين أطراف الإنتاج الثلاثة للنظر في المسائل الاقتصادية والاجتماعية المشتركة.

كما أن الحكومات تراعي عند إعدادها للتقارير والردود التي ترسلها إلى مكتب العمل العربي التنسيق مع منظمات أصحاب العمل والعمال لديها، من خلال الأدوات المعيارية التي تصدرها منظمة العمل العربية والتي تسعى إلى الترويج لها وإنجاحها لدى أعضائها.

وتؤكد أن الهدف من الحوار الاجتماعي هو دعم الحقوق الأساسية للعمال والإقرار بالحقوق والحريات النقابية وتعزيزها وإلغاء كافة أشكال التمييز والتهميش في العمل كإيجاد مناخ ملائم لعلاقات عمل جيدة تعزز دور التشاور والحوار وتحفز على الاستثمار وتوطد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي .

كما تنصّ معايير العمل العربية على تحسين شروط وظروف العمل وتوفير الحماية الاجتماعية وتحقيق التشغيل الكامل والسعي إلى التأسيس للعدالة الاجتماعية والمساواة وصيانة السلم الاجتماعي.

و يستشف من أدبيات المنظمة انها تحرص على مراعاة توازن بين المصالح المتقابلة والمتكاملة لكل من أصحاب العمل والعمال اذ هي تدعو من جهة، الى اعتماد درجة من المرونة تسمح لصاحب العمل بالتصرف بما يستوجبه التكيف مع الأزمات وبما يوفر مقومات المناعة للمؤسسة وتطويرها ومن جهة أخرى تدعو إلى تعزيز وضمان حرية واستقلالية التنظيم واحترام الحقوق الأساسية في العمل ومحاربة كل أشكال الاستغلال والتمييز وتوفير الحماية الاجتماعية ومقومات العدالة الاجتماعية والنهوض بالمفاوضة الجماعية.

ان تحقيق هذه المبادئ التي أكدتها منظمة العمل العربية وتكريسها بصورة فعلية على الميدان في العلاقات المهنية يقتضي، ضرورة ،توفير جملة من الشروط الأولية في الحوار الاجتماعي الثلاثي على المستوى الوطني.

2- شروط الحوار الاجتماعي الثلاثي على المستوى الوطني

أ- إطار عام ضامن للحقوق الأساسية والحريات

لا يمكن تفعيل الحوار الاجتماعي الثلاثي على المستوى الوطني في بلد ما في ظل غياب الأسس الديمقراطية، فاحترام الحقوق الأساسية والحريات من الأمور الضرورية، والحوار الاجتماعي يقوم على أساس من احترام الحرية النقابية وتطبيقها، ويتطلب ذلك مناخاً خالياً من العنف والضغوط والتهديدات من أي نوع ضد قادة وأعضاء منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل. فإذا لم يستطع العمال وأصحاب العمل تنظيم أنفسهم بحرية، لن يستطيعوا كذلك المناقشة بحرية.

وينص عدد من الدساتير واغلب التشريعات الوطنية للدول الأعضاء في منظمة العمل العربية على الحرية النقابية والحق في المفاوضة الجماعية، وهذان المبدآن يحتلان أهمية كبرى بالنسبة للشركاء الاجتماعيين لأنهما أساس تمثيل المصالح.

وعملياً، تستلزم الحرية النقابية مناخاً من الاحترام لسيادة القانون ، حيث تكون حقوق الإنسان محمية لكافة المواطنين ، ومناخاً خالياً من العنف أو الضغوط أو التهديدات من أي نوع لقادة وأعضاء منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل من جانب أي طرف.

ب- أطراف اجتماعية قوية ومستقلة وممثلة

تحتاج منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال إلى قدرة تمثيلية تعبر عن مصالح أعضائها. فالحوار مع منظمات ضعيفة وغير ممثلة لن يكون فعّالاً. كما أن وجود منظمات للشركاء الاجتماعيين غير مستقلة عن الحكومات وسياساتها أو عن مراكز نفوذ سياسية أو اقتصادية أو مالية أخرى يمكن أيضاً أن يضعف الحوار.

كما أن المشاركة الفعّالة في الحوار الاجتماعي الوطني بشكل بنّاء، تقتضي أن يتوافر لدى الشركاء الاجتماعيين القدرة التقنية على التفاوض مع الحكومات على قدم المساواة وعلى تنفيذ الاتفاقات بمجرد إبرامها. وليس ملحقا للضرر لعملية الحوار الاجتماعي أكثر من مشاركة أطراف غير مستعدة بالقدر الكافي أو ليس لديها سلطة كافية لمناقشة الأمور محل النقاش واتخاذ المواقف بشأنها.

ج- توفر الإرادة السياسية والالتزام بالمشاركة في الحوار الاجتماعي

يفضّل أن يصاحب مشاركة الحكومة ومنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل في الحوار الاجتماعي فهم عام، والغرض منه وعي كامل بالأهداف المنشودة من ورائه . وينبغي توافر مستوى معين من الثقة المتبادلة و"الإرادة السياسية" اللازمة للمشاركة في هذه العملية.

ويجب أن يكون بمقدور الشركاء الاجتماعيين تحديد أهداف وأولويات مشتركة رغم تباين آرائهم وأهدافهم. ويجب على جميع الممثلين المتفاوضين الاعتراف ببعضهم البعض كشركاء متساوين.

د- وجود إطار مؤسسي وقانوني للحوار الاجتماعي

يكون إقامة مؤسسات للحوار الاجتماعي الثلاثي على المستوى الوطني ، في غالب الحالات، مفيداً في إجراء حوار اجتماعي كجزء من عملية صنع القرار في بلد بعينه. وفي هذه الحالة، يجب أن تضمن الحكومة بالتعاون مع الشركاء الاجتماعيين، فعالية واستدامة المؤسسات التي تمت إقامتها وحصولها على الموارد الملائمة.

في عدة دول عربية يتسم الحوار الاجتماعي الثلاثي على المستوى الوطني بالطابع المؤسّسي بطريقة أو بأخرى. غير أن حقيقة وجود مؤسسة لا يضمن إجراء الحوار الاجتماعي الثلاثي بكفاءة.

وفي هذا الصدد، يعدّ تعزيز وجود إطار مؤسّسي وقانوني للحوار الاجتماعي الثلاثي على المستوى الوطني، وزيادة تأثيره على صنع السياسات من الحاجات الملحّة في كثير من البلدان. كما أن أحد شروط الدعم المؤسسي الملائم هو وجود إطار تشريعي جيد للحوار الاجتماعي الثلاثي على المستوى الوطني كأساس صلب لممارسة الحوار، وبغير ذلك يكون الحوار الاجتماعي عرضة للتأثر بالمواقف السياسية المتغيرة. ويجب أن يوفر التشريع الضمانات والحماية اللازمتين، كما يجب أن يحدد أشكال التعاون بين الشركاء الاجتماعيين والمبادئ والتدابير والوظائف التي تضطلع بها الهيئات الثلاثية.

المحور الثاني : المأسسة شرط أساسي لوجود حوار اجتماعي جاد وفعال

اكتسبت عديد البلدان العربية على مدى عقود عديدة ،منظومة لا بأس بها في بعض الحالات ، ومحدودة في حالات أخرى ،للحوار الاجتماعي بآليات مختلفة للحوار والمفاوضة الجماعية والتشاور وراكمت رصيدا بين الهام والأقل أهمية من المكتسبات ، ساهمت أو على الأقل حاولت من خلاله المساهمة في الارتقاء بالمنظومة التشريعية الاجتماعية وتدعيمها وتلافي ما اعتراها من نقص وغموض .

غير أن نجاعة منظومة الحوار الاجتماعي لا تقاس بوجودها فقط أو بمدى مراكمتها للنصوص، و إنما بما تنتجه على أرض الو اقع من آثار ملموسة على مستوى الممارسة الفعلية، وتحقيق الرقي الاجتماعي المترابط مع النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والشاملة لمختلف فئات المجتمع، وكل ذلك في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية.

1- المأسسة شرط ضروري لنجاح الحوار الاجتماعي الفعال

تعتبر منظمة العمل العربية أن أحد أبرز التحديات الأساسية التي تهم مختلف الأطراف المعنية بالحوار الاجتماعي في سائر البلدان العربية ، تتمثل في كيفية استثمار مكاسب المنظومة الحالية للحوار الاجتماعي والبناء على ما راكمته من تجربة وكذلك التعلم ممّا عرفته من إخفاقات وما اعتراها من نقاط وهن وتقصير، كل ذلك من أجل الانتقال إلى منظومة جديدة للحوار الاجتماعي قائمة على أساس مقتضيات معايير العمل العربية والدولية، والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان ومتوافقة مع متطلبات التنمية المستدامة المتعلقة بالقضاء على الفقر والتهميش والتفاوت بين المناطق ، وتوفير فرص العمل اللائق والمنتج للجميع دون تمييز بين الجنسين .

أ- منظومة جديدة للحوار الاجتماعي

ويجب لهذه المنظومة الجديدة للحوار الاجتماعي أن تسمح بتحقيق تكامل بين مختلف أطرافه وآلياته بما يمكّن من تقوية القدرة الاستباقية لآليات الوساطة عبر الحوار الاجتماعي في تجنب النزاعات المهنية والتوترات الاجتماعية ، خاصة في ظل بروز أنماط جديدة من علاقات العمل، وقضايا جديدة تتجاوز نزاعات العمل التقليدية إلى مطالبة مجتمعية متنامية ومشروعة مرتبطة باقتضاء الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وعلى رأسها الحق في الحصول على عمل لائق ومجز يحفظ الكرامة ويحقق مقومات الذات الإنسانية.

هذه المنظومة الجديدة المنشودة للحوار الاجتماعي، لن يكتب لها أن تتجسد على أرض الواقع إلا متى تمكّن المجهود الوطني في كل بلد من تفعيل المأسسة لآليات الحوار الاجتماعي، شاملة لجميع أطرافها ، واضحة في منهجيتها ،مبسّطة في أحكامها، ذات مهام محددة، وأدوار متكاملة، بما يمنحها بعدا استشرافيا وقدرة استباقية في تجنّب التوتّر والنزاع ، وفاعلية في إدارة وتنظيم القضايا المتعلقة بعلاقات العمل، وخاصة تلك المتعلقة بمنظومة العمل اللائق حسب معايير العمل العربية والدولية.

ان النجاح في إرســاء هذه المنظومة الجديدة للحوار الاجتماعي يقتضــي من جميع الشــركاء الاجتماعيين اعتبار مأسسة الحوار الاجتماعي مدخلا أساسيا لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة وإحدى آليات الديمقراطية التشاركية وأحد أهم ركائز السلم الاجتماعي ، ليس فقط ضروريا لضمان التماسك المنهجي والمؤسساتي للمنظومة الجديدة للحوار الاجتماعي ، وإنما كذلك شرطا لازما للانتقال إلى منوال تنموي جديد، عادل وشامل، يحقق العدالة الاجتماعية ومقومات العيش الكريم .

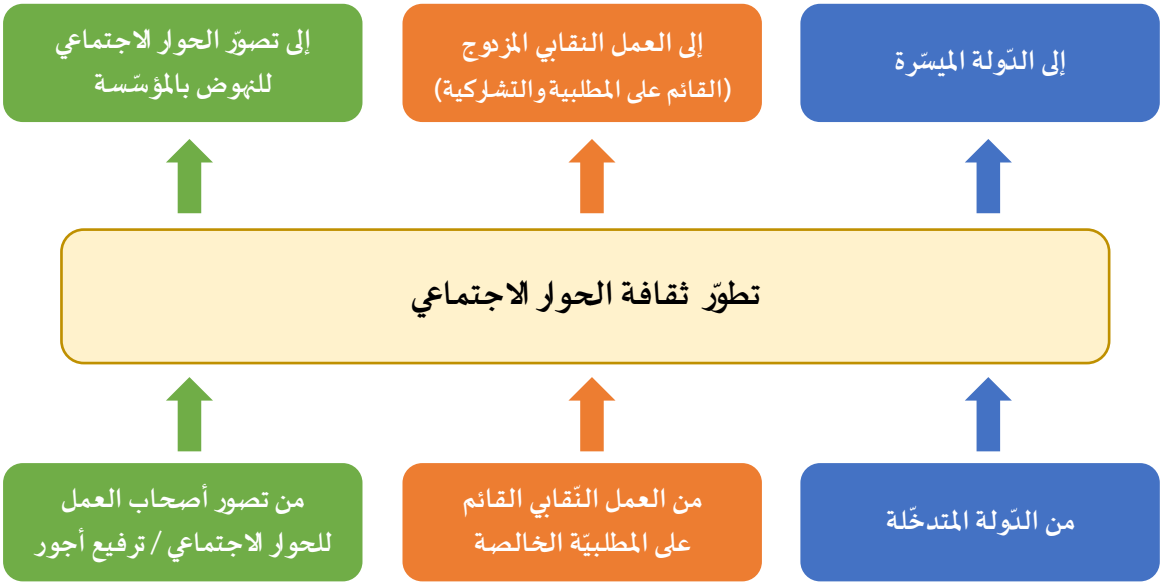

المصدر: حافظ العموري، الحوار الاجتماعي في تونس بعد 2011: التحديات والآفاق في سياق الانتقال الديمقراطي

ب- أشكال مأسسة الحوار الاجتماعي

وتتعدد أشكال المأسسة وتتنوع من بلد لآخر وحتى من فترة زمنية لأخرى. ومن أهم هذه الأشكال المجالس الاقتصادية والاجتماعية ،كإحدى أشكال المشاركة المجتمعية والمواطنية، وتعتبر المؤسسة الديمقراطية للحوار الاجتماعي والمدني، ولكنها أيضا مؤسسة تهدف إلى تقديم المشورة للحكومات من اجل تحسين السياسات الاقتصادية والاجتماعية، بما يعني تعزيز التنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي في البلاد. كما تستجيب المجالس الاقتصادية والاجتماعية لتطلعات الحياة الديمقراطية المعاصرة في تجاوز النظام التقليدي القائم على منح التفويض للمنتخبين وذلك من خلال إتاحة الفرصة لمشاركة المواطنين، جنبا إلى جنب مع البرلمان.

كذلك نجد من الأشكال المنتشرة لمؤسسات الحوار الثلاثي المجالس الاستشارية للعمل وهي هيئات يتم تكوينها على مستوى وزارات العمل بتركيبة ثلاثية بهدف إتاحة المشاورات بين الحكومة ممثلة في إدارة العمل وبين أصحاب العمل والعمال بشأن مجمل قضايا العمالة مثل ظروف العمل والحماية الاجتماعية وتدابير تعزيز المفاوضات الجماعية وسياسة الأجور والصحة والسلامة المهنية وغيرها.

كما تعد المجالس الوطنية للحوار الاجتماعي الثلاثي من أهم أشكال مأسسة الحوار وهي تهدف إلى إقامة حوار اجتماعي فعال وحقيقي بين الحكومة والشركاء الاجتماعيين فيما يتعلق بسوق العمل والعمالة والاستخدام والحماية الاجتماعية والتكوين والتدريب وسائر قضايا التنمية البشرية والاقتصادية.

وتكشف التجربة أن قدرة هيئة ما ، مهما كان شكلها، على تحقيق مهمة معقدة كمهمة تعزيز الحوار الاجتماعي، والعمل على الحد من الانقسامات في المجتمع والمشاركة في عملية صنع القرار الحكومي من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، تتوقف على اجتماع عدد من المعايير، أهمها، التمثيلية والخبرة والاستقلالية والاندماج المؤسسي في العمليات التشريعية والتنظيمية.

هذه الأبعاد الأربعة تشكل مجموعة معقدة وفي بعض الأحيان متناقضة: فمجرد التمثيل ،ولو كان دقيقا ، لا يسمح بتوفير الخبرة المطلوبة. كذلك ، المجلس المتكون فقط من الخبراء لن يكون ،لعدم وجود تمثيلية حقيقية، قادرا على بناء توافق مستقر بين قوى المجتمع. وبالمثل، فان المشاركة المندفعة للهيئات في العملية السياسية وان كانت ستسمح بالأخذ في الاعتبار بصورة أحسن بمقترحاتها، فإن من شأنها أن تقوّض استقلالها ، وبالتالي، تقلل من أهميتها كمؤسسة لبناء التوافقات في الآراء وكمكان للخبرات الاجتماعية.

إن الأمر يتعلق ، في الحقيقة ،بإيجاد توازن دقيق بين مختلف هذه الأبعاد التي تسمح لهيئات الحوار الاجتماعي بالمساهمة في بناء ثقافة سياسية تتأسس على القيم الديمقراطية وعلى الحوار الاجتماعي .

2- نماذج عربية ودولية حول مأسسة الحوار الاجتماعي وإدارته

إن نجاح مهمة بناء هياكل منتظمة وفعالة للحوار الاجتماعي على المستوى الوطني يقتضي معرفة نقاط القوة المشتركة بين التجارب المختلفة التي تضمن حسن سير العمل في هذه المؤسسات ،كما يقتضي تقديم هذه الهيئات الحوارية من أجل استلهام الأفكار والاطلاع على التجارب والمعطيات المقارنة للاهتداء بها في البناء والإصلاح.

والواقع ان دول العالم التي اكتسبت هيئات ،بأنواع وتسميات وتركيبات مختلفة، قد تناهز الثمانين بلدا حسب إحصائيات منظمة المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها منها عدد قليل من الدول العربية.

وقد تم اختيار سبع دول عربية كانت سباقة في تجربة مأسسة الحوار الاجتماعي لديها وهي فلسطين ولبنان والأردن وموريتانيا وتونس والجزائر والمغرب وذلك على سبيل التعريف بهذه التجارب والتنويه بها ، كما تم اختيار ثلاث دول غربية لها تجربة طويلة وثرية في الحوار الاجتماعي المهيكل وهي كل من فرنسا وايطاليا واسبانيا وذلك على سبيل المقارنة والاطلاع.

ويكون من المفيد إلقاء نظرة على الأربعة أبعاد المذكورة سابقا في التجارب المختلفة للبلدان المختارة وذلك من خلال ثلاثة محاور رئيسية وهي:

- الحاضنة القانونية لهيئات الحوار الاجتماعي
- تكوين وتركيبة الهيئات وتعيين أعضائها
- مهام الهيئات

ثم تقديم استنتاجات مستخلصة من دراسة مختلف هذه النماذج من تجارب مأسسة الحوار الاجتماعي .

أ- الأساس القانوني لهيئات الحوار الاجتماعي

يمثل النظام القانوني لهيئات الحوار الاجتماعي أحد أهم مصادر مشروعيتها وقوتها في علاقتها بالهياكل والهيئات الأخرى . ويمثل موقع النصوص القانونية المنظّمة للهيئة في سلم الترتيب الهرمي في المنظومة القانونية الوطنية عنصرا أساسيا محددا لضمان جدية وفعلية ما تضمنته النصوص من تنصيص على استقلالية الهيئة إزاء الحكومة وعلى تمثيلية الأطراف الاجتماعية وعلى قيمة وجدية الأعمال والآراء والدراسات التي تصدرها الهيئة .

وباعتبار الدستور يحوز على أعلى مرتبة في السلم القانوني للدول ، فان التنصيص صلبه على اعتماد الهيئة ، يمثل أقوى ضمانة لاستقلاليتها وحسن تموقعها ضمن مجموعة هيئات وهياكل الدولة لما يمنحها من قوة حقيقية.

ب- هيئات الحوار الاجتماعي

والملاحظ أن أغلب دول الدراسة قد تولت التنصيص على هيئات الحوار الاجتماعي والاقتصادي في دساتيرها وجعلتها بمثابة برلمان اجتماعي موازي للبرلمان النيابي ومجالس المستشارين ومنحتها حيزا مهما في تنظيم وإدارة الحوار الاجتماعي.

لكن مع ذلك ، يجب الإقرار بان مجرد التنصيص على الهيئة صلب دستور الدولة ليس كافيا في ذاته لترجمة الأهمية القانونية الممنوحة للحوار الاجتماعي في الواقع السياسي المعاش، فالدستور الذي ينظم علاقة هياكل الدولة في ما بينها قد يرسم حدودا لتلك السلطة.

وبالمقابل فإن عدم تضمين الدستور في بلد ما لهيئة الحوار الاجتماعي، ليس دليلا مباشرا على كون المنظومة السياسية في ذلك البلد لا تعطي إلا أهمية قليلة للحوار الاجتماعي وللهياكل المشرفة عليه، ذلك أن وجود تقاليد راسخة من التعاون بين الهيئات النيابية وبين المجتمع المدني قد تكون كافية لوجود حوار اجتماعي جدي وفعال دون أن تكون له مكانة دستورية.(مثل ما عليه الأمر في التجربة التونسية). كما أن بعض الدول ليس لها هيئة رسمية مكلفة بالحوار الاجتماعي ومع ذلك نجد لديها تجربة قوية وحركية نشيطة في الحوار عبر وسائل وقنوات أخرى (مثل ألمانيا وبريطانيا والسويد)

انّ بعث هيكل مستقل وثلاثي التّمثيل بين الأطراف الاجتماعيّة هو تقليد راسخ في العديد من البلدان الديمقراطيّة والاجتماعيّة وقد أثبتت التّجارب نجاعة مثل هذه الهياكل ذات التّمثيل الثّلاثي أو الثّنائي في إدارة المسائل الاجتماعيّة والاقتصاديّة وفي خفض التوتّرات النّاجمة عنها بإيجاد الحلول التّوافقية لها كما أنّ إيجاد هذا الهيكل سيمكّن من إرساء حوار اجتماعي دائم ومستمر خارج الضّغوط التي تفرضها فترات الأزمات.

3- تركيبة الهيئة وطرق تعيين الأعضاء

تعتبر مسالة تركيبة الهيئات وطرق تعيين اعضائها محددة بالنسبة لشرعيتها وأهليتها للاضطلاع بمهامها.

أ- اختلاف مكونات الهيئات مع هيمنة المنظمات الاجتماعية المهنية.

ان تركيبة الهيئة يجب أولا أن تضمن تمثيلية حقيقية للفئات الاجتماعية التي تنظم العلاقات بينها.
يكشف الواقع الحالي لهيئات الحوار الاجتماعي في البلدان المختارة في هذا التقرير، إن تمثيلية الأطراف الاجتماعية هي الغالبة، فالمؤسسات (صناعة/ فلاحة/ خدمات/ تعاونيات/ أعمال حرة) تحوز على ما يتجاوز الثلث بينما يحوز العمال على الربع. ويعود ارتفاع نسبة تمثيل هذه الأطراف (حوالي 60%) الى كون بعض الهيئات لا تزال تقتصر التمثيل على الأطراف الاجتماعية المهنية دون غيرها : /اسبانيا/تونس

ب- طرق تعيين الأعضاء تعكس درجة الاستقلالية

لا يمكن للهياكل الاضطلاع بدورها على الوجه الأكمل ، إلا إذا كان الأعضاء الممثلين في الهيئة قادرين على التعبير عن مشاغل واهتمامات الفئات التي يمثلونها. واتجهت اغلب الهيئات إلى اعتبار كون تعيين الأعضاء يجب أن يكون من مشمولات الفئات والمنظمات المكونة للهيئة. فلكل فئة أو منظمة أن تختار بكل حرية الأعضاء الذين ترى فيهم الأهلية والقدرة على تمثيلها في الهيئة.

والطريقة الرائجة في تعيين الأعضاء تمزج بين اختيار المنظمة أو الفئة لممثليها ثم تعيين هؤلاء الأعضاء بأمر من السلطة التشريعية أو التنفيذية ، وهي طريقة مطبّقة خاصة بالنسبة للمنظمات النقابية.

أما بالنسبة لممثلي المجتمع المدني وخاصة الفئات غير المهيكلة أو المنظمة ، فان التعيين يعهد به الى هيئات وهياكل سياسية مختلفة : رئاسة الدولة- رئاسة البرلمان – رئاسة الحكومة.

إن أغلب الهيئات تضم في عضويتها خبراء عادة غير مرتبطين بمنظمات مهنية معينة ويكونون من مراكز البحث ، من الجامعات، متقاعدين، مستشارين..و رغم وجود الخبرات في صفوف أعضاء المنظمات والفئات المكونة للهيئة، إلا أن الخبراء بإمكانهم تقديم الإضافة من خلال ما لهم من معارف متخصصة وتجارب.

هؤلاء الخبراء يمثلون أكثر من 10 % من أعضاء الهيئات في الدول المدروسة. ويتم اختيار الخبراء في الغالب من قبل السلطة السياسية في الدولة. وعادة ما يكون عددهم محدودا حتى لا تتأثر استقلالية الهيئات.

هناك نوع آخر من أعضاء هيئات الحوار الاجتماعي يثير أيضا عدة تساؤلات متعلقة خاصة بالاستقلالية ، وهم ممثلي الإدارة أو السلطة التنفيذية. هذا الصنف لا يوجد الا في حوالي نصف الهيئات في البلدان المختارة و يمثلون نسبة تناهز 20% في أربع دول عربية (تونس والجزائر والأردن والمغرب) ينما اختارت لبنان ،على غرار الدول الغربية ،عدم اعتماد هذه الفئة في هيئتها.

ويتم تبرير هذه العضوية بأنها تساعد على إدماج أفضل للهيئات في المنظومة التشريعية والتنظيمية ، وتسمح لإطارات الإدارة بمتابعة لصيقة لأعمال الهيئة ومدّها بخبرتهم وتنبيهها لخيارات الحكومة والضغوطات التي تخضع لها. هذه العضوية تسمح للهيئة بأن تصبح هيئة حقيقية للحوار الاجتماعي بين الأطراف الاجتماعية والحكومة.

وتكشف الدراسة ان الموازنة بين عناصر التمثيلية والخبرة والاستقلالية والاندماج في النسيج التشريعي والتنظيمي، تبقى رهينة مراعاة الثقافة السياسية والحقيقة المؤسساتية في البلاد. وتظهر الدراسة تنوعا واختلافا كبيرا في قواعد ضبط تركيبة الهيئات وطرق تعيين أعضائها.

ج- تمثيل المرأة في هيئات الحوار

أخيرا من المفيد الإشارة إلى تمثيل المرأة في هذه الهيئات حيث اعتمدت بعض البلدان نظام الحصة مثل الجزائر التي تشترط ان يكون من بين ممثلي جميع تشكيلات المجلس ثلث على الأقل من النساء وكذلك الأردن التي تشترط أن يكون 30% من ممثلي مجموعات المجلس من النساء. بينما اختارت دول أخرى على غرار موريتانيا وفلسطين تخصيص عدد من المقاعد للجمعيات النسائية ضمن ممثلي المجتمع المدني.

جدول تركيبة هيئات الحواروطريقة تعيين اعضائها[37]

البلد	تركيبة الهيئة	جهة التعيين
فرنسا	233 عضو:69 عن العمال+ 27 عن أصحاب العمل في الصناعة والتجارة والخدمات +20 عن أصحاب العمل في الفلاحة +10 عن الحرفيين +4 مهن حرة +10 شخصيات وطنية+60 مجتمع مدني+ 33 عن البيئة	تتولى المنظمات المهنية الأكثر تمثيلا تعيين أعضائها في المجلس ، كما تعين الحكومة 40 عضوا خبيرا بعنوان شخصيات مختصة

37 بيانات تم تجميعها من قوانين احداث الهيئات في الدول المذكورة

ايطاليا	64 عضو:8 خبراء يعينهم رئيس الجمهورية+2 خبراء يعينهم رئيس الحكومة+9 عن العمال +17 عن أصحاب العمل+6 عن الجمعيات الاجتماعية	تتولى المنظمات والجمعيات تعيين ممثليها في المجلس ، بينما يعين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة الشخصيات المختصة
اسبانيا	61عضو:20 عن العمال +20 عن أصحاب العمل+6 عن الفلاحين+ 4 عن المستهلكين+ 4 عن تعاونيات الاقتصاد التضامني+6 خبراء تعينهم الحكومة	كل منظمة تختار ممثليها الخبراء تعينهم الحكومة الرئيس تعينه الحكومة بعد التشاور مع المنظمات
فلسطين	33 عضو: 11 عن اصحاب العمل+ 11 عن موظفي القطاع العام واعوان القطاع الخاص + 11 عن فئات أخرى مثل الجمعيات الأهلية والمزارعين والعاملين لحسابهم الخاص والجمعيات النسائية والحكومات المحلية والمستهلكين	يتم ترشيح الاعضاء لعضوية المجلس من قبل المنظمة ذات الصلة التي ينتمون إليها.
لبنان	71 عضو : أصحاب العمل 15 ، العمال 22 ، المهن الحرة 11 ، التعاونيات 2 ،الجهات 5 ، المهجر 6 ، 10 شخصيات وطنية .	كل منظمة ترشح 3 أضعاف العدد المخصص لها والحكومة تختار منهم العدد المحدد وتعين الشخصيات الوطنية .
المغرب	105عضو: 24 خبراء + 24 عن العمال الاكثر تمثيلا+24 عن أصحاب العمل الاكثر تمثيلا+ 16 عن المجتمع المدني+ 16 رؤساء الهيئات والمؤسسات الوطنية	24 عضو من الخبراء يعينهم الملك . 24 عن منظمات العمال الأكثر تمثيلا و24 عن منظمات أصحاب العمل الأكثر تمثيلا: 12 عضو يختارهم رئيس الحكومة و6 أعضاء يختارهم رئيس مجلس النواب و6 اعضاء يختارهم رئيس مجلس المستشارين ، وذلك بناء على ترشيح من منظمات العمال الأكثر تمثيلا. 16 عضو عن الجمعيات:8 أعضاء منهم يعينهم رئيس الحكومة و4 أعضاء يعينهم رئيس مجلس النواب و4 اعضاء يعينهم رئيس مجلس المستشارين
موريتانيا	42 عضو:7 عن الأجراء+ 7 عن أصحاب العمل+ 3 مهن حرة+ 2 عن التعاونيات +3 عن جمعيات البيئة+ 4 عن جمعيات المجتمع المدني منها واحدة ناشطة نسائية+2 عن جمعيات الأئمة+5 عن الأقاليم+3 عن المغتربين+6 خبراء	يتم انتخاب أعضاء المجلس من قبل منظماتهم او جمعياتهم او أقاليمهم

الاردن	45 عضو :9 اعضاء عن كل من مسؤولين وخبراء يمثلون الادارة/ العمال/ أصحاب العمل/المجتمع المدني/ الاكاديميين والشباب وتمثيل المرأة بما لا يقل عن 30 %من اعضاء المجلس	يعين الاعضاء بقرار من مجلس الوزراء بناء على ترشيح رئيس الوزراء المستند الى توصية رئيس المجلس تتولى المنظمات المهنية والمدنية اقتراح مرشحيها
الجزائر	200عضو يعينهم رئيس الجمهورية:75 عن المنظمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية+60 عن المجتمع المدني+ 20 شخصيات وخبرات وطنية+45 عن ادارات ومؤسسات الدولة و تحتوي جميع التشكيلات على 1/3 من النساء على الأقل	يتم اقتراح أعضاء المجلس الممثلين للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من قبل مفوضيهم أو عندما يكون تمثيلهم مؤكدا، حسب الحالة، من قبل جمعياتهم أو منظمتهم المهنية أو، النقابية، ورئيس الجمهورية يعين رئيس المجلس
تونس	105 عضو موزعين بالتساوي :حكومة 35،عمال 35 ، أصحاب عمل صناعة وتجارة وخدمات وفلاحة 35	يتولى كل طرف تعيين ممثليه في المجلس مع مراعاة وجودة خبرات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والمالية. ممثلي الحكومة معينين بصفاتهم من الإدارة والمؤسسات العمومية على ان لا تقل خطتهم الوظيفية عن مدير عام

د- لجان العمل

يتم إعداد الآراء والدراسات بصورة تشاركية صلب لجان تضم ممثلين من مختلف المجموعات المكونة للمجلس. في الغالب هذه اللجان دائمة، مما يسمح للأعضاء باكتساب الخبرة اللازمة تدريجيا لمعالجة الموضوعات التي يطلب رأيهم حولها. وتعتبر اللجان الجهاز الفعلي لعمل الهيئة حيث يتم الحوار الحقيقي حول اهم القضايا ويتم تسوية التوافقات قبل ان تمرر للجمعية العمومية للمصادقة عليها .

4- المهام

المهام المشتركة والأساسية هي تنظيم الحوار الاجتماعي وتقديم المشورة للحكومة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية. وتنعكس هذه المهام في تركيبة الهيئات وتنظيمها الوظيفي. لكن توجد بعض الاختلافات في وجهات النظر من هيئة لأخرى فيما يتعلق بهاتين المهمتين. ففي أوروبا نجد تأكيدا على دور الهيئات في النهوض بالحوار الاجتماعي. أما خارج أوروبا، فالدور الأساسي هو المساهمة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للبلدان، في حين أن دور بناء التوافق في الآراء يقتصر على مستوى العلاقات المهنية. وتعتبر الهيئات ، من حيث تركيبتها، مراكز للمعارف والتجارب والخبرات في خدمة الدولة، وأن لا يتم الاعتراف بذلك دائما. كما تسهم هذه الهيئات في تعزيز

التماسك الاجتماعي، وتجاوز الانقسامات الاجتماعية، وتشارك، من خلال الحوار بين الاطراف المختلفة، في تحديد السياسات الاجتماعية والاقتصادية بما يساعد على تحسين أوضاع المجتمع.

استنتاجات بخصوص مأسسة الحوار الاجتماعي الوطني

إن المقارنة بين هيئات الحوار الاجتماعي المختلفة تبين أنه لكي تتمكن الهيئة من أن تعمل بشكل كامل وتساهم في تحقيق المصلحة العامة، **لا بد من استيفاء عدد من الشروط:**

- توفر قاعدة قانونية أساسية ضامنة لاستقلاليتها. فالتنصيص على الهيئة في دستور الدولة يمثل ضمانة قوية لوجود الهيئة لكنه لا يضمن دائما حسن سير عملها واضطلاعها بمهامها.
- اتباع تركيبة تضمن تمثيلا كاملا وعادلا لكل القوى الاقتصادية والاجتماعية بحيث أن الآراء التي تصدر عن الهيئة تعكس حقيقة مصالح المجتمع.
- القيام باجراءات لتعيين أعضاء المجلس تحيّد خطر اختيارهم على أساس معايير سياسية. ومن الملاحظ أن القوى السياسية لها في كثير من الأحيان الحكمة الكافية لتكتفي بتأكيد اختيارات المنظمات المهنية ، وهو ما يضمن تمثيلية واستقلالية الهيئات.
- عندما يكون من الضروري الالتجاء الى التعيين من قبل الحكومة (لأن درجة تنظيم قطاع معين ليست قوية بما فيه الكفاية، أو في حالة تعيين خبراء او شخصيات وطنية)، فانه من الأفضل أن يعهد للجهات الفنية المسؤولة عن هذه القضايا بإجراء التعيين . وفي نفس السياق فإن التدابير القانونية (منح تعويضية للأعضاء ، الحصانة اثناء العمل وبمناسبته، عدم الجمع بين عضويات مختلفة، والتصويت بصورة شخصية، والحد من التجديد المتتالي للعضوية في المجلس) تضمن للهيئة قدرا أكبر من السيادة والاستقلالية.
- منهجية عمل تتيح الوصول إلى الخبرات الأكثر تنوعا والأكثر أهمية، من خلال الجمع بين خبرة أولى من داخل الهيئة للأعضاء من الشخصيات المؤهلة فضلا عن ممثلي الإدارة، وهيكلة عمل الهيئة في شكل لجان دائمة مدعومة بموظفين متخصصين وخبرة ثانية من خارج الهيئة متأتية من الاستخدام الجيد لجلسات الاستماع وإقامة علاقات منظمة مع أفضل مصادر المعلومات.
- المهام الواضحة والدقيقة والتي تدور في الغالب حول تقديم المشورة للحكومة حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز الحوار الاجتماعي. وهما مهمتان متساويتان في الأهمية وتشكلان الميزة الخاصة لهذه الهيئات . وتمثلان قيمتها المضافة في النظام السياسي في البلاد . إن هذه الهيئات بتلك المهام المحددة في التفكير والتخطيط وبالتفاوض حول القضايا الاجتماعية تتميز عن المجالس الدستورية الأخرى، فهي تهدف إلى تقديم حلول للتحديات التي تواجه البلاد مع التأكيد على أنها تحترم حقوق جميع فئات المجتمع.

هذه المهام يتم الاضطلاع بها على أفضل وجه متى كانت منصوص عليها صلب الهيكلة المؤسساتية للدولة ، فاذا ما نصّ الدستور أو القانون على الاستشارة الوجوبية وعلى الصلاحيات الخاصة وعندما تتوقف صحة النص التشريعي من حيث الشكل على سبق عرضه على انظار الهيئة ، فان من شان ذلك ان يدعم المجلس بصورة قوية في لعب الدور المنوط به وتحقيق الاهداف المرجوة منه.

لذلك ستكون التوافقات التي يتم الوصول اليها متينة وقوية لأنها مؤيدة من قبل معظم الأطراف على اختلاف مصالحهم ، وبالتالي فإن الرأي الصادر تجسيدا للتوافق الاجتماعي سيكون مؤثرا على التوجه السياسي في البلاد وعملية صنع القرار من قبل الحكومة.

ولعله من أهم الدروس المستفادة من الاطلاع على التجارب المختلفة ،هي أنه لا توجد طريقة وحيدة لضمان الأداء الأمثل للهيئة. بعض الهيئات لا تفي بأفضل المعايير المطلوبة ، ولكن مع ذلك تؤمّن مهامها بطريقة مثالية. إن قدرة المجلس على التأثير في محيطه تعتمد كثيرا على الأحكام القانونية كما على الأهمية التي تعطيها الحكومة لمشاركة المجتمع في صياغة سياسة البلاد. هذه الثقافة السياسية القائمة على الحوار والتماسك الاجتماعي لا يمكن ايجادها من خلال مراسيم أو لوائح ، بل هي ثمرة إرادة جماعية تجسدت في التقاليد والممارسات منذ عقود.

أخيرا ، تكشف التجارب وجود صلة ثابتة بين الممارسة الديمقراطية في بلد ما ، وبين تلبية مجالسه لمعايير التمثيلية والخبرة والاستقلالية والاندماج المؤسسي في العمليات التشريعية والتنظيمية. وحيث تكون المشاركة الشعبية في ممارسة السلطة شبه منعدمة أو على الأقل ضعيفة، فان المجالس غالبا ما تكون تعاني من مشاكل تنظيمية وعملية.

ان إحداث هيئة للحوار الاجتماعي تكون فاعلة ومكرّسة للمعايير المذكورة سابقا ،يعتبر بالتأكيد خطوة مهمة في عملية التشاركية الديمقراطية في البلاد وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تلبي احتياجات جميع فئات السكان مما يسهم في تحقيق الاستقرار والسلم الاجتماعي.

القسم الرابع :

نحو عقد اجتماعي جديد وشامل : الحوار الاجتماعي سبيلنا نحو مستقبل آمن وعادل ومستدام

أولا: فرصة لتدارك الماضي وتأسيس المستقبل

كشفت لنا السنتان الأخيرتان أولا، أن وضعنا الاقتصادي والاجتماعي هشّ الى حدّ بعيد وغير قادر على الصمود في مواجهة الأزمات ثم ثانيا أن مستقبلنا غير مضمون وغير آمن ازاء ما يتهددنا من كوارث بيئية محدقة وما تعرفه اقتصادات أسواقنا ومنظوماتنا من تقلبات نتيجة التطورات التكنولوجية المتسارعة .

هذه الأزمات والمخاطر تستدعي منا التحرك بكل سرعة لتعديل بوصلتنا وتصويب منهج تفكيرنا وتعاملنا وتفاعلنا مع الأمور. ونحتاج اليوم الى اعادة بناء علاقاتنا مع بعضنا البعض من جهة ومع كوكبنا وبيئتنا من جهة ثانية ومع التكنولوجيا من جهة ثالثة.

يكشف واقعنا عن كمّ كبير من الإخفاقات في مجالات الاقتصاد والاجتماع حيث مازالت مستويات الفقر والعوز مرتفعة الى حدود لا يمكن القبول بها وحالات من عدم المساواة غير مقبولة ولا يمكن تواصلها وأطفال بدون تعليم جيد والملايين مهمّشون متروكون لمصيرهم دون حماية من أي نوع كان.

ان التطورات التكنولوجية والرقمية بقدر ما قرّبت الأبعاد وربطت الأواصر الا أنها لم تساهم في تحقيق العدالة والإنصاف والإدماج الاقتصادي بالقدر الكافي ولا تزال توجد فجوات بين عالمين متناقضين في هذا المجال.

لكن بالرغم من هذا الوضع القاتم فان الأمل لا يزال قائما والفرصة لا تزال ماثلة أمامنا . ولم تعرف البشرية في تاريخها الطويل فرصة مثل التي أمامها الآن حيث أبواب المعرفة مفتوحة على مصراعيها ووسائل التعاون من أجل مستقبل أفضل متاحة ومتعددة.

اليوم، التحديات مشتركة بين جميع الأطراف والفرصة لا يمكن انتهازها من طرف بمعزل عن البقية . التعاون والتشارك هما سر النجاح في اغتنام فرصة التقدم الى الأمام والتعافي من مخلفات الماضي وبناء المستقبل العادل والمستدام .

ثانياً: دواعي الالتجاء الى عقد اجتماعي جديد

ان فكرة صياغة عقد اجتماعي بين أطراف الإنتاج الثلاثة ،الحكومة وأصحاب العمل والعمال ،ليست فكرة جديدة، فقد تم التداول في فكرة إحداث مثل هذا العقد الاجتماعي في اكثر من مرة ومنذ سنوات عديدة . وفعلا، تولت منظمة العمل العربية في عدة مناسبات اتاحة الفرصة للتداول والتشاور بشأن الفكرة. بل تم الخوض في الموضوع على أعلى مستوى في المنظمة حيث مثّل الحوار الاجتماعي واعداد عقد اجتماعي بين الشركاء الاجتماعيين موضوعا لتقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية لسنة 2015 .

واليوم ، تشهد بلداننا العربية على غرار بقية دول العالم جملة من التحديات الكبيرة والرهانات العميقة ناتجة من جهة أولى عن تداعيات الأزمة الصحية التي سببتها جائحة كورونا وتلك التي أشعلتها الحرب الروسية الاوكرانية وما رافق هذه الأزمات من اشكالات تنموية واقتصادية واجتماعية حادة ومن جهة ثانية عن مخاطر

التحولات المناخية التي تنذر بعواقب كارثية تهدد مستقبل الحياة على الكوكب وكذلك عن اشكاليات معقدة في علاقة بالتحولات التكنولوجية والرقمية التي توشك أن تقلب منظوماتنا التقليدية رأسا على عقب.

والمطلوب اليوم هو مواجهة هذه التحديات والرهانات ذات الأبعاد المعقدة والمتشابكة في العمق وإيجاد آليات وأدوات لضمان صمود أسواق العمل والاقتصاديات أمام الأزمات الطارئة بتداعياتها الحادة.

في الوقت الراهن، تجد الأطراف الاجتماعية نفسها مدعوة الى ابتداع الحلول في مواجهة هذه الرهانات. والأكيد أن مجهود الأطراف الثلاثة لن يكون كافيا وكفيلا بحل جميع الاشكاليات ورسم كل الحلول، لكن المطلوب هو ترتيب البيت الوطني من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ليكون قادرا على الصمود.

وقد أثبت الحوار الاجتماعي قدرته على مواجهة التحديات التنموية بوصفه أداة قادرة على ترسيخ العلاقات الاجتماعية عامة وعلاقات العمل بصفة خاصة، وتسهيل إيجاد الحلول من خلال جمع كافة الأطراف المعنية على طاولة الحوار ومن خلال دوره في تعزيز علاقات عمل عادلة وسلمية تضمن حقوق طرفي الإنتاج في إطار من التشريع والمأسسة والحوكمة الرشيدة.

ان استثمار وظيفة الحوار الاجتماعي وتطوير مضامينه وأدواته من شأنه أن يخلق مسارات وتفاهمات تستجيب لمصالح مختلف الأطراف بما يضمن لأصحاب العمل احترام مصالحهم بزيادة الانتاجية وتطويرها ويضمن للعمال احترام حقوقهم وتوفير بيئة العمل اللائق والحماية الاجتماعية ويضمن للحكومة تيسير تنفيذ خططها وبرامجها وسياساتها الاقتصادية والاجتماعية والتنموية.

إن الإطار الأمثل لصياغة مثل هذه التفاهمات بين الأطراف الاجتماعية هو العقد الاجتماعي الذي يمثل الأرضية المشتركة بين الجميع ويستوعب مبادئ التفاهمات ويوحّد الرؤى ويجمع المجهودات ويضبط ويوضّح التزامات الأطراف وهو ما نحتاجه اليوم قبل الغد.

من هذا المنطلق ارتأينا أن نبادر بإرساء عقد اجتماعي جديد من حيث مضامينه وسياقه العام ،ونضعه بين أيدي أطراف الانتاج الثلاثة وهي مدعوة للتوافق حول الآتي:

ثالثاً: منطلقات ومبادئ العقد الاجتماعي الجديد

ان الاطراف الاجتماعية الثلاثة، الحكومات واصحاب العمل والعمال،

وعيا منها بخطورة ما كشفته جائحة كوفيد 19 سنتي 2021/2020 من مشاكل عميقة في مجتمعاتنا تشمل الافتقار إلى الحماية الاجتماعية الشاملة والكافية، وضعف نظم الصحة العامة، وعدم كفاية التغطية الصحية، وهشاشة نماذج التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث سرعان ما تعطل الاقتصاد وأقفلت آلاف المؤسسات ووجد ملايين العمال وعائلاتهم أنفسهم في مواجهة المرض والفقر دون إحاطة من منظومة الحماية

الاجتماعية التي باتت عاجزة في العديد من بلداننا عن توفير الحد الأدنى من الخدمات لجيوش من المعطلين والمهمشين والمسرحين.

و استشعارا للخطر المحدق الذي يتهدد عديد الدول العربية بفعل التأثير المتزايد والمتسارع لتغير المناخ وزيادة في عدد الظواهر الاستثنائية وارتفاع درجات الحرارة بشكل استثنائي وانتشار الحرائق الغابية بوتيرة متنامية ووصول مستويات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي إلى أعلى مستوى على الإطلاق مسجل في تاريخ البشرية، والتراجع غير المسبوق في معدل تساقطات الأمطار لمواسم متتالية بما يسبب عجزا فعليا عن توفير أمنها الغذائي ووجود إحدى عشرة دولة عربية من بين السبعة عشرة دولة الأفقر مائيا في العالم وهي تعاني من اجهاد مائي ويتهددها الجفاف والعطش.

وعلما بالنتائج الوخيمة لهذه الظواهر المناخية التي تؤدي الى موجات هجرة داخلية نحو المدن الساحلية بحثا عن أسباب العيش وهو ما يؤدي الى كوارث سكانية وتدهور حاد للخدمات الصحية فضلا عن كون عديد المدن العربية الساحلية مهددة أصلا بكل قوة بارتفاع مستويات البحر.

وأمام ما كشفته الحرب الروسية الاوكرانية من ارتهان اغلب بلداننا لسلاسل التوريد والإمداد بالأغذية وخاصة منها الحبوب والأعلاف والأسمدة وما سببته الحرب من ارتفاع لأسعار الحبوب والطاقة وما نتج عنه من ارتفاعات قياسية في نسب التضخم وارتفاع في أسعار المواد والخدمات الأساسية وهو ما أدى إلى تنامي معدلات الفقر والتهميش وارتفاع نسب مديونية عديد الدول العربية متوسطة ومنخفضةالدخل وتفاقم عجز توازناتها المالية بما أثر بشكل مباشر على قدرتها على تمويل تدخلاتها الاجتماعية.

وإدراكا لما نتج عن تداعيات الجائحة من محو لمكاسب سنوات طويلة ومجهودات مضنية في مجال مكافحة الفقر وعدم المساواة ولاستفحال انتشار ظواهر الفقر المدقع والخصاصة في عديد المناطق من دول عربية مختلفة بلغت حدا خطيرا بما يشكّل تهديدا للسلم والاستقرار الاجتماعيين.

ووعيا منا بتفاقم أزمات أسواق العمل التي تشهد تحولات عميقة بوتيرة متسارعة حيث تسببت الأزمات في إلحاق الضرر بالشباب من حيث التوظيف أكثر من أي فئة عمرية أخرى. حيث سجلت الدول العربية أعلى وأسرع معدل بطالة بين الشباب في جميع أنحاء العالم، وخاصة الشابات اللواتي بلغ معدل البطالة بينهن ثلاثة أضعاف المتوسط العالمي لبطالة الشابات.

وإزاء تدني خدمات الحماية الاجتماعية المرتبطة بالعمل وانكماش نطاقها بحيث لا تشمل أكثر من ثلث السكان وبقاء الثلثين متروكين دون حماية مع الفجوات الكبيرة التي تعرفها عديد البلدان العربية في تغطية كبار السن والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وأمهات الأطفال حديثي الولادة والعاطلين عن العمل.

وإدراكا لأهمية مدّ أنظمة وتشريعات الضمان والتأمينات الاجتماعية بما في ذلك التأمين ضد البطالة لفئات أوسع من القوى العاملة ولما لذلك من أثر إيجابي على الإنتاج والسلم الاجتماعي .

وأخذا في الاعتبار تنامي الاقتصـاد غير المنظم واكتسـاحه لقطاعات وأنشـطة لم تكن تقليديا واقعة في نطاقه حيث بات يوظف أكثر من 70% من مجموع العاملين في اقتصـادات الدول النامية وهو ما يقلل من قدرة هذه البلدان على تعبئة الموارد الضريبية اللازمة لتعزيز الاقتصاد في وقت الأزمات، وتنفيذ سياسات اقتصادية كلية فاعلة. كما يترتب عن تنامي هذا الاقتصـاد انخفاض نصيب الفرد من الدخل وارتفاع مستويات الفقر، وزيادة التفاوت في الدخل، وتأخر الأسـواق المالية، وضـعف الاسـتثمارات، وبالتالي جعل تلك البلدان أبعد ما تكون عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

واسـتشـعارا للتدهور الكبير في البنية التحتية للمؤسـسـات التعليمية في العديد من الدول العربية والتي عمقتها الجائحة من خلال حرمان أعداد غفيرة من الطلاب في المناطق المهمشـة خاصـة من التمدرس مع عجز منظومة التعليم وبرامجها ومناهجها عن مواكبة التحولات التكنولوجية والاسـتفادة منها وكذلك منظومة التدريب المهني التي تشهد يوما بعد آخر اتساع الهوة بينها وبين عمل المستقبل الذي ترسمه التحولات المتسارعة في عالم المهن والوظائف تبعا لمستجدات التطورات التكنولوجية والثورة الرقمية .

وشـعورا بالحاجة إلى تحديث تشـريعات العمل وبقية التشـريعات ذات العلاقة بما يطابق معايير العمل العربية والدولية حتى تتمكن من مواكبة تحولات سـوق العمل وظهور أنماط جديدة وأشـكال مسـتحدثة من النشـاط لا تسـتوعبها القوالب التقليدية لعلاقات العمل وبالتالي تنزع إلى عدم الخضـوع للقواعد الحمائية التي تميز قوانين العمل وتطويرها لكي تسـاهم فى تحقيق توازن بين زيادة فرص العمل وزيادة الدخل والإنتاج معا ويسـمح لها بالمشاركة الواسعة فى جهود تنمية القوى العاملة وتدعيم فرص تشغيلها.

وتلمسا لخطورة استمرار هجرة الكفاءات العربية وإغراءات بلدان الاستقبال الأجنبية لها ومعها الشركات العابرة للحدود خاصة فى ضوء اعتماد فرص التقدم على هذه الفئة من القوى العاملة.

وتأكيدا على دور الشـركاء الاجتماعيين الثلاثة من حكومة ومنظمات أصـحاب الأعمال والعمال, بحيث يتم التشاور والتعاون بينها على أسس واضحة وبصورة منظّمة ومستمرة , ويكون الشركاء الثلاثة منفتحين متعاونين مع منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة .

واستنادا إلى مواثيق منظمة العمل العربية الأساسية والاتفاقيات العربية خاصة منها الاتفاقيات رقم (3) بشأن المسـتوى الأدنى للتأمينات الاجتماعية لسـنة1971 والاتفاقية رقم (5) بشـأن المرأة العاملة لسـنة1976 , والاتفاقية رقم (6) بشـأن مسـتويات العمل(معدلة) لسـنة 1976 , والاتفاقية رقم (8) بشـأن الحريات والحقوق النقابية لسـنة1977والاتفاقية رقم (9) بشـأن التوجيه والتدريب المهني لسـنة1977 والاتفاقية رقم (11) بشـان المفاوضة الجماعية لسنة1979.

واسترشـادا بالاتفاقيات والتوصيات والمواثيق الدولية بشأن التشغيل وتنمية الموارد البشرية ومكاتب التشغيل والهجرة وكذلك نتائج القم الاقتصادية والاجتماعية والمؤتمرات العالمية حول المرأة ومتابعاتها .

وسعيا لبناء المجتمع الذي يؤمن بحقوق الإنسان مبدأ وثقافة ويحترمها ممارسة وتطبيقا ويضمن الحريات العامة والفردية ويجذّر قيم المواطنة والعدالة والمساواة ومقاومة الفقر والتمييز والاقصاء والتهميش ويضمن الحريات العامة والفردية لمنظمات العمال وأصحاب العمل ويدعم حرية النشاط الاقتصادي وروح المبادرة .

وادراكا لكون بناء اقتصاد متماسك ودامج للجميع دون استثناء ويحقق الانتعاش الاقتصادي ويوفر مزيدا من فرص العمل اللائق يتطلب تحسين مناخ الأعمال والاستثمار وحرية المبادرة والابتكار وإنشاء مؤسسات اقتصادية مستدامة ذات قيمة مضافة وقدرة تنافسية وتشغيلية عالية.

و اقرارا بأن نموذج التنمية الواجب اعتماده بمختلف مكوناته خاصة منها الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن يبنى إلا على أساس مفهوم شامل يكفل تنشيط الدورة الاقتصادية وخلق الثروات واستحداث الوظائف في كل الجهات والتوزيع المحكم والعادل لثمار التنمية بين جميع شرائح المجتمع مع مراعاة التوازن بين الأقاليم والتماسك الاجتماعي.

وصيانة لقيم المواطنة وتجذيرا لثقافة العمل كقيمة حضارية اساسية وتنمية لروح وثقافة الانتماء للمؤسسة الاجتماعية ودعما للإنتاج والإنتاجية وتكريسا للمسؤولية الوطنية للمؤسسات.

وتجذيرا لثقافة التضامن بين كل الفئات بما يساهم في تحقيق الوئام الاجتماعي بين مختلف مكونات المجتمع .

و ضمانا لاحترام الحقوق الأساسية على غرار الحق في العمل والعمل اللائق والتعليم والتكوين والصحة والسكن. والحماية الاجتماعية والمساواة في حظوظ الرقي الاجتماعي للجميع من أجل ضمان الاستقرار الاجتماعي والكرامة لكل المواطنين.

و اعتمادا للحوار الاجتماعي وسيلة وأداة فعالة لحل المشكلات وتعزيز التماسك الاجتماعي وأن يشمل الحوار جميع أنواع المشاورات والتفاوض والاتفاقيات وتبادل المعلومات حول القضايا المشتركة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، واعتبارا أن الهدف من الحوار الاجتماعي **هو :**

- دعم الحقوق الأساسية للعمال والإقرار بالحقوق والحريات النقابية وتعزيزها وإلغاء كافة أشكال التمييز والتهميش في العمل.
- إيجاد مناخ ملائم لعلاقات عمل جيدة تعزز دور التشاور والحوار وتحفز على الاستثمار وتوطّد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومواكبة التطورات ومواجهة الأزمات والتحديات .
- تحسين شروط وظروف العمل وتوفير الحماية الاجتماعية وتحقيق التشغيل الكامل.
- السعي إلى التأسيس للعدالة الاجتماعية والمساواة وصيانة السلم الاجتماعي.
- مراعاة التحديات التي تواجه أصحاب العمل وخاصة منها :
  - ✓ المنافسة الشديدة الناتجة عن العولمة وحرية التجارة.
  - ✓ التكيف مع الأزمات المتواترة.
  - ✓ توفير مقوّمات المناعة للمؤسسات الاقتصادية وتطويرها.

رابعا: أهداف العقد الاجتماعي الجديد

اخذا في الاعتبار المنطلقات السابقة وانطلاقا من المبادئ والقيم المعبر عنها والمتقاسمة من جميع الأطراف الثلاثة فإنهم مدعوون للتوافق على الأهداف التالية كمضمون لهذا العقد والالتزام بالعمل على تحقيق برامج تكريسها فعليا.

1-التشغيل

اعتبار أن التشغيل وسيلة لتلبية الحاجات الأساسية , ودرء الفقر والعوز , وتأكيدا للذات وتعبيرا عن الإبداع , وأداة التزام وتماسك وانتماء اجتماعية، ومعيارا أساسيا للاستثمار العادل والرشيد للثروة والمشاركة الاجتماعية وأن استحداث وظائف لائقة وآمنة ضروري للتعافي من تداعيات الجائحة والأزمات العالمية الأخرى ، فضلا عن المرونة والاستدامة اللازمتان للمستقبل ؛ و**<u>ان تحقيق هذا الهدف يقتضي:</u>**

- اعتماد التوظيف الكامل كهدف سياسي مركزي وإعطاء الأولوية لدعم استحداث فرص العمل ، خاصة بالنسبة للنساء والشباب ؛
- قيام الحكومات بإنشاء وتنفيذ ، بالتشاور مع شركائها الاجتماعيين ، الخطط الوطنية للتشغيل في إطار خطط التعافي التي تضمن استحداث وظائف صديقة للبيئة في اطار انتقال عادل ، يعطي الأولوية لاستثمارات في المرافق العمومية للصحة والرعاية والبنية التحتية صديقة للبيئة ، بما في ذلك تدابير الحفاظ على الوظائف مع الحماية الاجتماعية المناسبة؛
- تسهيل ،قدر الإمكان، اعتماد تقنيات جديدة بهدف تشجيع العمل الصديق للبيئة كثيف العمالة ، على وجه الخصوص عن طريق إزالة العقبات التي تحول دون نقل التكنولوجيا وتوفير التدابير المحفزة لهذا النقل
- دعم إضفاء الطابع المنظم واللائق على العمل غير المنظم كجزء من استراتيجيات استحداث فرص العمل ؛
- دعم الاستثمار بشكل صحيح في التعليم والتدريب لتحقيق هدف التنمية المستدامة في ضمان حصول الجميع على تعليم جيد ، على قدم المساواة ، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة؛

2-خلق مناخ ملائم للتعافي والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة

لتحسين مناخ الأعمال والاستثمار لتحقيق التنمية المستدامة واستيعاب نسب البطالة والفقر ، فإن الشركاء الثلاثة مدعوون إلى ضرورة بناء توافق وطني حول أهمية إرساء نموذج جديد للتنمية في إطار مقاربة تشاركية بين الحكومة والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، ووضع الأسس الحقيقية لتنمية شاملة ومستدامة ومتوازنة وعادلة تسمح بملاءمة الأولويات الاقتصادية للتطلعات الاجتماعية

ويرتكز هذا المنوال بالخصوص على **الأسس التالية :**

- تطوير اقتصاد أكثر نجاعة مبني على المعرفة والابتكار.
- تحقيق نمو ادماجي من خلال تشجيع اقتصاد ذي طاقة تشغيلية عالية يمكّن من استحداث عدد أكبر من فرص العمل اللائق للجنسين وخصوصا في المناطق المهمشة وهو ما يدعم التماسك الاجتماعي ويحدّ من التفاوت بين الأقاليم.
- المحافظة على استدامة المحيط من اجل تنمية مستدامة تحفظ حقوق الأجيال الحالية والقادمة مع تدعيم مفهوم جودة الحياة بما يستجيب لمعايير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.
- تكريس فعلي لمتطلبات الحوكمة الرشيدة وتحسين مناخ الأعمال ومراجعة قوانين التشجيع على الاستثمار لإقرار حوافز مرتبطة بالنتائج المستهدفة من العمل اللائق والقيمة المضافة والتنمية المستدامة.
- تطوير وتشجيع القطاعات ذات القيمة المضافة والقدرة التشغيلية العالية لخريجي التعليم العالي والقائمة على التجديد والابتكار ورسم استراتيجيات اقتصادية تهدف الى الرفع من القيمة المضافة في كل القطاعات والعمل على استقطاب استثمارات لإنجاز مشاريع دامجة .
- مراجعة السياسة الجبائية على أساس مبادئ العدالة والشفافية والعمل على التحكم في نسبة الضغط الضريبي على العمال والشرائح الاجتماعية الضعيفة والمؤسسات الشفافة وضرورة مقاومة التهرب الجبائي.
- تفعيل دور الدولة في مجال الخدمات العمومية وفي تنمية قطاع الإنتاج غير التنافسي ودعم القطاع الخاص في دفع الاستثمار وخلق فرص العمل وتشجيع القطاع التعاوني والعمل على توفير أرضية شراكة بين القطاعين العام والخاص ودعم ريادة الأعمال .
- تمكين المؤسسات الصغرى ومتناهية الصغر ومرافقتها ودعمها لتطوير قدراتها في المجالات ذات القيمة المضافة وحفز استفادتها مما تتيحها الثورة الرقمية من امكانيات لتطوير قدراتها في السوق لتأخذ مكانتها والرفع من مستوى التمويل لها من طرف القطاع المصرفي لتسيير انتقالها لتصبح جزءا من سلاسل القيمة المضافة.
- دعم التعاون مع القطاع الخاص لوضع مناهج تتوافق مع المهارات الجديدة المطلوبة لسوق العمل
- وضع استراتيجية مشتركة في كل دولة لمواكبة الثورة الصناعية الرقمية والتحول نحو الاقتصاد الرقمي بناء على نظام معلومات متكامل بالتزامن مع تحديث البنية التشريعية والقوانين اللازمة مع وضوح السياسات الجبائية المتصلة وتحسين نوعيه وانتشار خدمات الاتصالات وتخفيض أسعارها ونشر خدمات الإدارة الالكترونية.

3-تحديات الثورة الرقمية و أنماط العمل الجديدة

من اجل خلق فرص الاستفادة من التحول الرقمي في تدعيم فرص العمل اللائق والعدالة الاجتماعية وذلك خاصة من خلال:

- وضع خطط لبرامج تدريب مستمر تمكن المؤسسات من توفير العمالة المؤهلة التي تحتاجها وتمكن العمال من اكتساب المهارات الضرورية للتأقلم مع الحاجيات الجديدة لمؤسساتهم والحفاظ على وظائفهم.
- صياغة رؤية استراتيجية تعتمد على إعادة هيكلة شاملة للبيانات الاقتصادية باتجاه التحول لقطاعات أكثر إنتاج وأقدر على احتضان مشاريع الذكاء الاصطناعي.
- تأمين مصادر تمويل عامة وخاصة لتأهيل أخصائي التعليم للعمل في تعليم الذكاء الاصطناعي وتوجيه الطلاب إلى تخصصات علوم وهندسة المعلومات .
- مراجعة قوانين العمل لوضع قواعد قانونية تستوعب الأنماط الجديدة وعلاقات العمل الناتجة عنها.
- إقامة حوار اجتماعي وتعاون تنظيمي بين منصات العمل الرقمية والعمال والحكومات من اجل التوصل إلى تكييف علاقات العمل في المنصات الرقمية بشكل صحيح ولكي يتمتع العاملون بها بحماية القانون والحصول على مزايا الضمان الاجتماعي.
- إحداث مرصد وطني لاستشراف تحولات سوق العمل بشأن المهن المهددة بالاندثار والمهن الجديدة المستجدة والتي سيحتاجها سوق العمل في الأمد القريب وتتبع الأنماط الجديدة للعمل واستشراف تحولاتها واقتراح آليات مواكبتها وتنظيمها على أطراف الانتاج الثلاثة.
- مراجعة أنظمة الضمان الاجتماعي لتكييف شروط الاستفادة من خدماتها لمنخرطيها وفق الأشكال الجديدة من عقود العمل وإقامة نظام للتعويض عن فقدان العمل بالنسبة للعمال المسرحين لأسباب غير شخصية مع إرفاقه ببرامج نشطة للتدريب لاكتساب مهارات جديدة مؤهلة لإعادة الاندماج في سوق العمل

4-استحداث فرص العمل اللائق

من أجل نموذج اقتصادي قائم على استحداث الفرص الكافية من العمل اللائق ،يتحقق خاصة، من خلال:

- ضمان الامتثال لمعايير العمل العربية والدولية فيما يتعلق بحقوق العمال الأساسية ومنع كل أشكال التمييز والقضاء على عمل الأطفال وحماية العمالة المهمشة في القطاع الزراعي والقطاع غير المنظم ؛
- التأكيد علىٍ الأهمية الحيوية للحرية النقابية والمفاوضة الجماعية ،

- التأكيد على حقوق الإنسان في حرية التعبير والتجمع والحق في التنظيم كحقوق ذات أهمية قصوى لنقابات العمال وقدرتهم على دعم الحقوق ومصالح العمال والدفاع عنها.
- دعم برامج التكوين المستمر للعمال بما يسهم في الرفع من الانتاجية ومواكبة التطور التكنولوجي ويسمح للعمال بالحفاظ على مواطن عملهم وبالترقي في المسار المهني.
- تحسين أداء مؤسسات الضمان الاجتماعي بتوسيع قاعدة العمال المنخرطين ومحاربة التهرب من التصريح على العمال أو التصريح بأقل من الأجور الحقيقية.
- الحد من الفوارق بين الجنسين في الاستخدام والمهنة وفي الأجور في الأعمال متساوية القيمة.
- تنقية التشريع الوطني من جميع الثغرات التي تسمح باستغلال الأطفال في أعمال ملحقة للضرر بنموهم الجسدي والنفسي.
- تفعيل المراقبة الميدانية للقضاء فعليا على عمل الاطفال بصيغ مخالفة للمعايير العربية والدولية وتشديد العقوبات في حالات المخالفة.
- ضرورة إدماج الحق في العمل اللائق واحترام مكوناته في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية الاقتصادية وفي الاتفاقيات التي يتم ابرامها لتوطين فروع الشركات المتعددة الجنسيات وخاصة في مناطق التجارة الحرة.
- إقرار محفزات ضرورية للشركات التي تتبنى سياسات لتنمية العمل اللائق.
- العمل على ضمان بيئة عمل صحية وآمنة وتشكيل لجان السلامة والصحة المهنية يشترك فيها أصحاب العمل والنقابات العمالية .
- انشاء آلية للتأمين والتعويض عن فقدان الوظائف لأسباب خارجة عن إرادة العامل وإقرار برامج نشطة لتأهيل العمال المسرحين من اجل تسهيل إعادة إدماجهم في سوق العمل من جديد

5-المساواة

من اجل مجتمع وعالم عمل خالٍ من التمييز على أساس النوع الاجتماعي ، او العرق أو الفكر أو الدين أو الوضع الاجتماعي أو أي سبب آخر؛ **ويتم ذلك خاصة من خلال:**

- ضمان تمثيل المرأة بنسبة 40٪ على الأقل في المناصب والهيئات.
- مراجعة التشريعات من أجل المساواة بين الجنسين في العمل وفي المجتمع ،
- إقرار تدابير صارمة ومحددة زمنيا تهدف إلى القضاء على فجوة الأجور بين الرجال والنساء؛
- تحقيق هدف المساواة بين الرجال والنساء على جميع مستويات المنظمات النقابية لأصحاب العمل والعمال وفي اللجان والهيئات الثلاثية للحوار و وفود المفاوضات الجماعية.

6-الحماية الاجتماعية

من اجل حماية اجتماعية فعالة ضد جميع الاخطار وشاملة للجميع دون استثناء، **ويتحقق ذلك خاصة من خلال:**

- مراجعة شاملة لأنظمة الضمان الاجتماعي بصورة تشاركية تجمع الأطراف الاجتماعية مع تشريك الأطراف المهنية التي لها علاقة مباشرة بتشخيص مواطن الخلل في المنظومة وتحديد اسبابها الحقيقية بهدف اقرار الإصلاحات المناسبة في مختلف أطوار المراجعة.
- ضرورة تأهيل القطاع الصحي العام والخاص بهدف تحسين جودة الخدمات والضغط على التكلفة ومواجهة الخارطة الصحية في اتجاه مزيد من التوازن والانصاف.
- ضرورة ارساء منظومة حوكمة رشيدة في إدارة مؤسسات الحماية والضمان الاجتماعي والعمل على اشراك الأطراف الاجتماعية في تركيبة مجالس إدارتها.
- تكفل الدولة ضمان الحق في العلاج المجاني للفئات الهشة ومحدودة الموارد وللعمالة غير المختصة الناشطة في القطاعات المهمشة وغير المنظمة باعتبار ان الضمان الاجتماعي حق لكل عامل بغض النظر عن وضعية استخدامه مع ضمان حد أدنى من الدخل يحفظ كرامة منعدمي الدخل.
- مراجعة قوانين ونظم الحماية الاجتماعية والتشريعات لإصابات العمل والامراض المهنية حتى تتلاءم مع أنماط العمل الجديدة وخاصة منها العمل عن بعد والعمل في المنصات الرقمية.
- مراجعة أنظمة الحماية والضمان الاجتماعي التي تعتمد عقد العمل غير محدود المدة كأساس للتمتع بخدماتها بينما اغلب عقود العمل القائمة حاليا هي عقود محدودة المدة وموسمية فضلا عن علاقات العمل الهشة في الاقتصاد غير المنظم والقطاع الزراعي.

7-اصلاح منظومة التعليم والتدريب المهني وتشجيع البحث العلمي

من أجل نموذج تنموي يسمح بتطوير منظومة تعليم وتدريب مهني وبحث علمي تسمح بمواكبة الانتقال الرقمي وتخدم اهداف التنمية المستدامة **وذلك خاصة من خلال:**

- مراجعة وتكييف السياسات المعتمدة لتتلاءم مع نموذج تنموي جديد يضع العنصر البشري في صلب استراتيجيات التنمية.
- استحداث فرص متساوية امام الجميع للاستفادة من التعليم والتكنولوجيا الرقمية كعاملين للتمكين وتحقيق المساواة
- إطلاق إصلاح جذري تشاركي لمنظومة التعليم والتدريب المهني ومضاعفة الاستثمار في البحث العلمي الموجه لمجالات الابتكار العلمي خاصة المتعلق منها بالذكاء الاصطناعي.

- الاستثمار في تنمية الأفراد وتدريبهم واعدادهم كالصناعات الناشئة ومجالات جديدة لم تكن موجودة من قبل من أصحاب هذه المؤسسات وتدريب العاملين على مهارات جديدة لتتناسب مع قدراتهم في العمل الجديد حتى لو كان هؤلاء الأفراد ذوي مهارات وكفاءات عالية.
- إقرار سياسات تتوخى بيئة مشجعة للبحث العلمي هدفها الى جانب استقطاب الكفاءات العربية بالمهجر الحد من النزيف المتنامي الذي يعرفه هذا النوع من الهجرة.
- وضع استراتيجيات محكمة لتطوير الاستثمار في المجالات الجديدة الواعدة خاصة في الاقتصاد الرقمي والتكيف مع معطى التغير المناخي بمضاعفة الاستثمار في الاقتصاد الأخضر بشراكة بين الحكومات وأصحاب العمل.

خامسا: آليات تنفيذ العقد الاجتماعي الجديد

1-إحداث مؤسسات للحوار الاجتماعي

ان تحقيق الأهداف المرسومة لهذا العقد الاجتماعي والانتقال إلى منظومة جديدة للحوار الاجتماعي قائمة على أساس مقتضيات معايير العمل العربية والدولية، والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان ومتوافقة مع متطلبات التنمية المستدامة المتعلقة بالقضاء على الفقر والتهميش ، وتوفير فرص العمل اللائق والمنتج للجميع دون تمييز بين الجنسين لن تتجسد على ارض الواقع الا متى تمكّن المجهود الوطني في كل بلد من تفعيل مأسسة لآليات الحوار الاجتماعي، شاملة لجميع أطرافها ، واضحة في منهجيتها ،مبسطة في احكامها، ذات مهام محددة ، وأدوار متكاملة، بما يمنحها بعدا استشرافيا وقدرة استباقية في تجنب التوتر والنزاع ، وفاعلية في ادارة وتنظيم القضايا المتعلقة بعلاقات العمل، وخاصة تلك المتعلقة بمنظومة العمل اللائق حسب معايير العمل العربية والدولية.

ان النجاح في ارساء هذه المنظومة الجديدة للحوار الاجتماعي يقتضي من جميع الشركاء الاجتماعيين اعتبار مأسسة الحوار الاجتماعي مدخلا أساسيا لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة وإحدى آليات الديمقراطية التشاركية وأحد أهم ركائز السلم الاجتماعي ، ليس فقط ضروريا لضمان التماسك المنهجي والمؤسساتي للمنظومة الجديدة للحوار الاجتماعي ، وإنما كذلك شرطا لازما للانتقال إلى منوال تنموي جديد، عادل وشامل، يحقق العدالة الاجتماعية ومقومات العيش الكريم.**و تتحقق المأسسة من خلال:**

- إحداث هيئة وطنية للحوار الاجتماعي تكون ثلاثية التركيبة وتضطلع بضمان انتظام وديمومة الحوار الاجتماعي بين الشركاء الاجتماعيين وتكون مكلفة بالإشراف على تحقيق الاهداف المضمنة في العقد الاجتماعي وتنفيذ برامج تكريسها على ارض الواقع . كما تكلف بملاءمة اهداف العقد وبرامجه للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وضمان مراجعتها وتحديثها على ضوئها .

- إحداث لجان وطنية عليا ثلاثية للحوار الاجتماعي مكلفة بموضوع قطاعي من المواضيع التي يشملها العقد . وميزة هذا النوع من الهيئات هو مرونتها من حيث التشكيل والعمل حتى يستجيب لمهام محددة قطاعيا او زمنيا وذلك من اجل ضمان السرعة والفاعلية في التعامل مع الموضوع.

2-دعائم المأسسة

الى جانب مؤسسات الحوار الاجتماعي المكلفة بتحقيق مضامين العقد الاجتماعي يكون من المفيد دعم تلك الهيئات واسناد نشاطها **من خلال :**

- إحداث مرصد وطني ثلاثي التركيبة مكلف بالمتابعة والرصد والتقييم في مادة تقنية او فنية بعلاقة مباشرة بهدف من اهداف العقد وبمضامينه او برامجه ولا يكون عادة من المجدي ان تتولاها الهيئة المكلفة بالحوار مثل مسائل السياسات المالية او التحاليل الاقتصادية او متابعة بعض الظواهر الاقتصادية او الاجتماعية او البيئية .
- إحداث لجان وطنية للإحصاء والتحليل تمد هيئة الحوار بالمعطيات والمعلومات التي تسمح لها بتنفيذ مهامها على نحو علمي سليم ومستنير.
- إحداث جهاز مكلف بالتكوين يضمن لأعضاء الهيئات الوطنية او القطاعية للحوار الاجتماعي المكلفة بتنفيذ مضامين العقد الاجتماعي تزويدهم بالمعارف الضرورية ومناهج العمل العلمي في معالجة الملفات والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والتنموية.

مشروع توصيات ومقترحات

اقتناعا من منظمة العمل العربية بأن أحد أبرز التحديات الأساسية التي تهم كافة الأطراف المعنية بالحوار الاجتماعي في سائر البلدان العربية ، تتمثل في كيفية استثمار مكاسب المنظومة الحالية للحوار الاجتماعي والبناء على ما راكمته من تجربة وكذلك التعلم ممّا عرفته من إخفاقات وما اعتراها من نقاط وهن وتقصير،

وسعيا منها لمساعدة ومواكبة البلدان العربية في عملية الانتقال إلى منظومة جديدة للحوار الاجتماعي قائمة على أساس مقتضيات معايير العمل العربية والدولية، والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان ومتوافقة مع متطلبات التنمية المستدامة المتعلقة بالقضاء على الفقر والتهميش والتفاوت بين المناطق ، وتوفير فرص العمل اللائق والمنتج للجميع دون تمييز بين الجنسين،

فإننا نتقدم بمشروع توصيات نضعها بين يدي صانعي القرار في سائر البلدان العربية:

أولا : ضمان مساهمة فعلية للحوار الاجتماعي الثلاثي في تعزيز قدرة الاقتصاد والمجتمع على الصمود، فإن الدول العربية مدعوة إلى :

1. بناء مؤسسات فعالة ترصد الأزمات المحتملة الحدوث وتستشرف تداعياتها وأوجه التعامل معها بصورة مسبقة بما يخفف من آثارها حين وقوعها

2. التخلي عن انتهاج مقاربة المعالجات والإصلاحات الجزئية والمؤقتة وتغيير النماذج التنموية المحدودة التي سادت في العقود الأخيرة والاتجاه إلى اعتماد نموذج تنموي يمنح الأولوية للتنمية البشرية ويضمن تكافؤ الفرص للجميع ويقوم على التشريك الفعلي للشركاء الاجتماعيين في رسم السياسات الوطنية الاقتصادية والاجتماعية ومراقبة تنفيذها وتقييمها.

3. المحافظة على التماسك والتضامن الاجتماعي وذلك من خلال الاستثمار في الرعاية الاجتماعية كالتعليم والصحة مع ضمان تكافؤ فرص حقيقي للوصول الى تلك الخدمات الاجتماعية والتصدي لجميع أسباب استثناء وإقصاء الفئات الأكثر هشاشة من الحصول على حقهم في التمتع بتلك الخدمات، وخاصة منهم الأشخاص ذوي الاعاقة لتشريكهم في البناء التنموي .

4. ارساء منظومة حوكمة تضمن سرعة الاستجابة للطوارئ وتوضح أدوار ومسؤوليات مختلف المتدخلين.

ثانيا: تطوير وتحديث مضامين الحوار الاجتماعي وتوظيفه

ان تبني الحوار الاجتماعي كخيار تشـاركي في مواجهة الأزمات وتحديات تحقيق أهداف التنمية المسـتدامة يقتضـي من الدول العربية، أن تنخرط في مجهود حقيقي وفعلي لتطوير ذلك الحوار الاجتماعي وتحديثه من حيث مضامينه حتى يغادر الاهتمامات التقليدية الضيقة المتعلقة بالعمالة وعلاقات العمل ويقتحم غمار التحديات التي تفرضها ظواهر العولمة والتحول الرقمي والتكنولوجي وتلك التي يقتضيها تحقيق فعلي وشامل لأهم أهداف التنمية المستدامة.

وعلى هذا ، فإن الدول العربية مدعوة للعمل على توظيف أداة الحوار الاجتماعي **من أجل:**

1. تعزيز المساواة بين الجنسين عبر زيادة مشاركة النساء في مواقع صنع القرار داخل الهيئات الثلاثية وضمن الوفود الممثلة للحكومة ولمنظمات العمال ولمنظمات أصحاب العمل؛ وطرح قضايا المساواة وعدم التمييز في برامج الحوار الاجتماعي، كي تعكس الطبيعة المتغيرة لأسواق وأنماط العمل.
2. اعتماد التشغيل كهدف سياسي مركزي باعتباره وسيلة لتلبية الحاجات الأساسية , ودرء الفقر والعوز, وأداة التزام وتماسك وانتماء اجتماعية، ومعيارا أساسيا للاستثمار العادل والرشيد في الثروات والمشاركة الاجتماعية.
3. بناء توافق وطني حول أهمية إرساء نموذج تنموي جديد في إطار مقاربة تشاركية بين الحكومة والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، ووضع الأسس الحقيقية لتنمية شاملة ومستدامة ومتوازنة وعادلة تسمح بملاءمة الأولويات الاقتصادية مع التحديات الاجتماعية واستيعاب نسب البطالة والفقر.
4. وضع استراتيجية مشتركة بين أطراف الانتاج الثلاثة لمواكبة الثورة الصناعية الرقمية والتحول نحو الاقتصاد الرقمي استناداً إلى نظام معلومات متكامل وفي الآن ذاته يقع تحديث البنية التشريعية والقوانين اللازمة مع وضوح السياسات الضريبية ذات الصلة وتحسين نوعيه وانتشار خدمات الاتصالات وتخفيض أسعارها ونشر خدمات الإدارة الالكترونية.
5. جعل الانتقال العادل نحو الاقتصاد الاخضر مرفقا بتخطيط وتطوير خطط وسياسات واستثمارات من شأنها ان تقود إلى مستقبل مستدام حيث العمالة الكاملة والعمل اللائق والحماية الاجتماعية الشاملة.
6. مراجعة شاملة لأنظمة الحماية الاجتماعية بصورة تشاركية مع الأطراف الاجتماعية وبتشريك الأطراف المهنية التي لها علاقة مباشرة بتشخيص مواطن الخلل في المنظومة المتبعة وتحديد اسبابها الحقيقية بهدف اقرار الإصلاحات المناسبة في مختلف أطوار المراجعة وصولا الى حماية اجتماعية فعّالة ضد جميع الأخطار وشاملة للجميع دون استثناء.
7. اتباع نموذج تنموي كفيل بتطوير منظومة التعليم والتدريب المهني والبحث العلمي يسمح بمواكبة الانتقال الرقمي ويخدم اهداف التنمية المستدامة وتعاضد الجهود لاستحداث فرص العمل اللائق

في المجالات الجديدة الواعدة خاصة منها : الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والاقتصاد الرقمي والاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق واقتصاد الرعاية .

ثالثا : مأسسة الحوار الاجتماعي

إن النجاح في إرساء المنظومة الجديدة للحوار الاجتماعي يقتضي من جميع الشركاء الاجتماعيين اعتبار مأسسة الحوار الاجتماعي مدخلا أساسيا لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة وإحدى آليات الديمقراطية التشاركية وأحد أهم ركائز السلم الاجتماعي ، وشرطا لازما للانتقال إلى نموذج تنموي جديد، عادل وشامل، يحقق العدالة الاجتماعية ومقومات العيش الكريم وهو ما يقتضي من الدول العربية العمل على:

1. تفعيل المأسسة لآليات الحوار الاجتماعي، تكون شاملة لجميع أطرافها ، واضحة في منهجيتها، مبسطة في احكامها، ذات مهام محددة ، وأدوار متكاملة، بما يمنحها بعدا استشرافيا وقدرة استباقية في تجنب التوتر والنزاع ، وفاعلية في ادارة وتنظيم القضايا المتعلقة بعلاقات العمل، وخاصة تلك المتعلقة بمنظومة العمل اللائق وفق معايير العمل العربية والدولية.
2. ارساء قاعدة قانونية أساسية ضامنة لوجود هيئة مستقلة للحوار الاجتماعي ، والسعي للتنصيص على هذه الهيئة وتضمينها في دستور الدولة لما يمثله من ضمانة قوية لوجودها وحسن سير عملها واضطلاعها بمهامها.
3. اتباع تركيبة لهيئة الحوار الاجتماعي تضمن تمثيلا كاملا وعادلا لكل القوى الاقتصادية والاجتماعية بحيث تكون الآراء الصادرة عن الهيئة تعكس بشكل فعلي مصالح المجتمع.
4. اتباع اجراءات لتعيين أعضاء الهيئة تحيّد خطر اختيارهم على أساس معايير سياسية وتضمن تمثيلية واستقلالية حقيقية لها.
5. مواءمة التشريعات الوطنية المتعلقة بالحوار الاجتماعي مع المعايير العربية والدولية ذات الصلة.

رابعا: من أجل عقد اجتماعي جديد وشامل

يعتبر العقد الاجتماعي الإطار الأمثل لصياغة التفاهمات بين الشركاء الاجتماعيين وهو يمثل الأرضية المشتركة بينهم ويستوعب مبادئ التوافقات ويوحد الرؤى ويجمع المجهودات ويحدد ويوضح التزامات كل طرف، لذلك فان أطراف الانتاج الثلاثة مدعوة، خاصة، **الى:**

1. إرساء عقد اجتماعي جديد،و عند الاقتضاء، تجديد وتطوير العقود القائمة على أساس أهداف اقتصادية واجتماعية أهمها تعزيز قدرة الاقتصاد والمجتمع على التكيف والصمود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومعالجة قضايا الفقر والتمييز والتحديات المطروحة أمام أسواق العمل نتيجة التحولات التكنولوجية وظهور أنماط جديدة للعمل أو تلك المترتبة عن تحديات التغيرات المناخية وصولاً الى بناء مستقبل آمن وعادل ومستدام.

2. إحداث، أو تفعيل، هيئة وطنية للحوار الاجتماعي تجمع الشـركاء الاجتماعيين الثلاثة وتضـطلع بضـمان انتظام وديمومة الحوار الاجتماعي بينهم وتكون مكلّفة بالإشـراف على تحقيق الاهداف المضـمّنة في العقد الاجتماعي وتنفيذ برامج انجازها على ارض الواقع. كما تكلّف بملاءمة اهداف العقد وبرامجه للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وضمان مراجعتها وتحديثها .
3. وضـع مرصـد وطني ثلاثي التركيبة مكلّف بالمتابعة والرصـد والتقييم في المسـائل الفنية ذات العلاقة المباشرة بهدف من اهداف العقد أو بمضامينه او ببرامجه.
4. إحداث لجان وطنية للإحصـاء والتحليل تمد هيئة الحوار بالمعطيات والمعلومات التي تسـمح لها بتنفيذ مهامها على نحو علمي سليم ومستنير.
5. إحداث جهاز مكلّف بالتدريب يضـمن لأعضـاء الهيئات الوطنية أو القطاعية للحوار الاجتماعي المسؤولة على تنفيذ مضامين العقد الاجتماعي، تزويدهم بالمعارف الضرورية ومناهج العمل العلمي في معالجة الملفات والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والتنموية.

الخاتمة

واجهت البلدان العربية على غرار اغلب دول العالم في السنوات الأخيرة مزيجا من الأزمات ذات حدة وعمق غير مسبوقين، أزمة صحية وأزمة اقتصادية وأزمة بيئية وأزمة اجتماعية وأزمة سياسية.

فأزمة كوفيد 19 الأخيرة كشفت هشاشة اقتصادات اغلب الدول العربية مع أزمة مساواة صارخة وصلت الى حدود لم تعد مقبولة وحالة طوارئ مناخية مستعجلة لا يمكن ان تنتظر.

وبقدر ما كشفت الجائحة عن هشاشة وضعنا وضعف منظومتنا الصحية التي شارفت على الانهيار وضحالة الحماية الاجتماعية التي لا تكاد تقي من أغلب المخاطر الاجتماعية وبقدر ما كشفت محدودية نماذجنا الاقتصادية والاجتماعية وعجزها عن مواجهة الأزمات بقدر ما كشفت على قدرة مجموعات وبلدان أخرى منظمة ومتمتعة بمؤسسات صلبة سرعان ما بينت فاعلية كبيرة في التصدي للجائحة واستيعاب آثارها.

ومن دروس الجائحة انه يجب ان نفكر بشكل مختلف ،ونعيد ترتيب أولوياتنا ونتذكر قيمنا ونتعود على اتخاذ التدابير التي قد تتعارض مع المتطلبات أو الأهداف الاقتصادية قصيرة الأجل.

لقد غيرت الجائحة تفكيرنا وخلقت وعيا جماعيا جديدا وسببت تغييرا عميقا في مجتمعاتنا. علينا اذن أن نستغل هذا التحول في مواجهة الأزمات القادمة خاصة أزمة المناخ وذلك باتخاذ تدابير استبقاية وحمائية لأن التدابير العلاجية لن تنفع.

يجب ان يشارك الجميع في التصور والتفكير والتنفيذ لسياسات المستقبل إذ لا يمكن مواجهة الأزمات منعزلين عن بعضنا ولا بد من **مقاربة منهجية** جديدة على جميع المستويات والتصدي بشكل مباشر لجميع التحديات التي تواجهنا وإيجاد الحلول التي تمنحنا السبق. كما أنه من دروس الأزمة التي يجب أن لا نضيعها انه أمامنا فرصة لأفق جديد للاستباق والابتكار والتعاون والتضامن.

لكن هذه المقاربة تحتاج الى شروط مسبقة أولها اعتماد الحوار ،كأسلوب لمواجهة الازمات، بين مختلف أصحاب المصلحة في مواجهه الأزمة والتغلب عليها واجراء الحوار بين جميع القادرين على البناء المشترك واقامة التحالف بين جميع المكونات من عمال واصحاب عمل وحكومات لإعداد وتنفيذ مشروع للتوافق بين الأداء الاقتصادي الضروري وبين العدالة الاجتماعية وبين حالة الطوارئ المناخية ومقتضيات الممارسة الديمقراطية. وتحتاج المقاربة ايضا اعتماد مؤشرات جديدة لنموذج جديد . كنا نوجه بلداننا ونقيمها على أساس معايير ومؤشرات مثل العجز والدين والتضخم والتي تستند كلها الى الناتج المحلي الاجمالي لكن هذا المؤشر لا يكفي لفهم تعقيدات عالمنا اليوم .واذا أردنا ان نتجه الى الأمام وان نتقدم، يجب ان نكون قادرين على قياس ما يدفعنا الى الامام حقا من خلال مؤشرات التنمية المستدامة التي يجب ان تكون بوصلة لنا :التعليم والرفاه والفقر والتنوع البيولوجي ونسبة الاحتباس الحراري والحالة الصحية للناس، هذه المؤشرات تكشف وتقول اكثر مما تقوله مؤشرات الناتج المحلي الاجمالي واكثر من العجز والتضخم.

إن التقدم والنجاح لا يجب ان يقاس بنسب التضخم والناتج المحلي والديون ،بل بالعمل اللائق وبالتعليم الجيد وبالخدمات الصحية وبالحماية الاجتماعية. يجب أيضا اعتماد مؤشرات ومعايير محاسبية يمكنها مراعاة القضايا الاجتماعية والبيئية في تسيير المؤسسات والادارات فلا نقتصر فقط في تقييم النشاط على أرقام الأرباح

والخسائر. كما أن الغذاء والرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي والتعليم والعمل اللائق والضمان الاجتماعي ليست سلعا تُباع لمن يستطيع تحمل تكاليفها، وإنما هي حقوق أساسية من حقوق الإنسان المكفولة للجميع.

ان التعافي والتقدم الى الأمام يقتضي التمسك بكل قوة بقيم الحرية وكرامة الانسان والديمقراطية والمساواة وسيادة القانون واحترام حقوق الانسان وحرية التعبير والتسامح والتضامن والمساواة بين المراة والرجل ،ويجب ان نكرس هذه القيم بشكل يومي وبشكل ملموس في ثقافتنا وفي سلوكنا وفي سياستنا وفي برامجنا.

كما يجب وضع السياسات بشكل تشاركي وأن نرتقي الى مستوى الرهانات والتحديات والأمر لن يكون سهلا لكن مسؤوليتنا ان نحقق ذلك.

إن جائحة كوفيد-19 مأساة إنسانية بحق، والحرب ايضا مأساة انسانية والاخطار البيئية التي تهدد الكوكب والانسان تثير فينا الفزع والخوف لكن المفارقة انها تمنحنا فرصة نادرة لمعاودة البناء من أجل إيجاد عالم أكثر مساواة واستدامة. إن مساعي التعافي من التداعيات السلبية ،و كذلك مساعي تجنب الكوارث البيئية يجب أن تقوم على عقد اجتماعي جديد يتيح فرصا متساوية للكل ويحترم حقوق الجميع وحرياتهم ومصالحهم.

ومن شأن هذا العقد أن يعتمده المجتمع، ممثلا أساسا في أطراف الإنتاج وأن يمكِّن الشباب من العيش بكرامة ويضمن للنساء الآفاق والفرص نفسها التي يتمتع بها الرجال ويحمي الفئات الهشة والمهمشين ويدمجهم في دورة الحياة الكريمة والآمنة. كما من شانه ايضا ، ان يجعل من التعليم والتكنولوجيا الرقمية عاملي التمكين وتحقيق المساواة بامتياز وذلك متى أسّسناه على الحقوق والكرامة المكفولة لكل إنسان، وعلى سبل العيش في توازن مع الطبيعة، وعلى المراعاة الواجبة لحقوق الأجيال المقبلة، وعلى النجاح الذي يقاس من المنظور الإنساني لا بحسابات الاقتصاد.

المراجع والمصادر

أولا- المراجع والمصادر باللغة العربية

- **المراجع:**

1. الأمم المتحدة -تقرير أهداف التنمية المستدامة 2021
2. مجموعة البنك الدولي "تقرير عن التنمية في العالم "2022
3. تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2022: تعظيم الفرص لتعاف يشمل الجميع ويعزز القدرة على مواجهة الأزمات في حقبة ما بعد كوفيد-19 | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
4. التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021 ،صندوق النقد العربي
5. حسين الطلافحة وفيصل المناور، تداعيات أزمة كوفيد-19 على تحقيق أهداف التنمية المستدامة :حالة الدول العربية ،مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني والعشرون ،العدد الثالث ،لمعهد العربي للتخطيط ،2020
6. صندوق النقد الدولي تقرير الأوضاع الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أكتوبر/تشرين الأول 2022
7. اوليفييه دي شاتر المقرر الخاص للأمم المتحدة المعنِي بالفقر المدقع وحقوق الإنسان
8. التقرير العالمي حول الأجور 2020-2022 منظمة العمل الدولية
9. صندوق النقد الدولي ارتفاع معدل التضخم وأثره على أوضاع الفقر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ،
10. منظمة العمل العربية تقرير حول جهود الدول العربية في مواجهة تداعيات جائحة كورونا على أسواق العمل ، 2020
11. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية" ، 2020-2021 و-2021-2022
12. اتجاهات التوظيف العالمية للشباب 2022: الاستثمار في تحويل مستقبل الشباب" لمنظمة العمل الدولية
13. تقرير منظمة العمل الدولية، 2022،"نمو الإنتاجية والتنويع والتغيير الهيكلي في الدول العربية"
14. تقرير منظمة العمل الدولية، "الحماية الاجتماعية في العالم للفترة 2020-2022: الحماية الاجتماعية عند مفترق طرق – سعيا إلى تحقيق مستقبل أفضل"،
15. فريد بلحاج ،الحماية الاجتماعية للمحتاجين كافة: دروس مستفادة من الاستجابة لجائحة كورونا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البنك الدولي2021
16. البنك الدولي دراسة بعنوان "الظلال القاتمة للاقتصاد غير الرسمي: التحديات والسياسات" 2021،

17. اتفاقيات صادرة عن منظمة العمل الدولية

18. الاسكوا: مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2020-2021 و-2021-2022

19. الامم المتحدة، الطريق إلى العيش بكرامة بحلول عام 2030:القضاء على

20. الفقر وتغيير حياة الجميع وحماية كوكب الأرض، تقرير تجميعي مقدم من الأمين العام إلى الجمعية العامة بشأن خطة التنمية المستدامة لما بعد عام 2015 .A69/700/

21. تقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية للعام2022

22. اتفاقيات منظمة العمل العربية

- **المصادر**

1. أ / نور الهدى إبراهيم،الحوار المجتمعي كاليه لصنع القرار

2. د / حسن محمد وجيه، مقدمة في علم التفاوض الاجتماعي والسياسي

3. د/ يوسف أبو فاره، إدارة الأزمات في المنظمات الخاصة والعامة

4. أ / صلاح التلاوي، إدارة الأزمات في منظمات الأعمال

5. د / البسيوني عبد الله جاد البسيوني ، الربيع العربي وضرورة الحوار الاجتماعي

6. الحوار الاجتماعي وعلاقات العمل (التجربة البولندية)، قسم الدراسات العربية والإسلامية جامعة وارسو

7. منظمة العمل العربية ، دراسة حول "دور أطراف الانتاج الثلاثة في مواجهة الأزمات" فبراير 2023

8. الاسكوا، السياسة الاجتماعية المتكاملة، التقرير الخامس :نحو تحسين انظمة الرعاية الاجتماعية

9. العقد الاجتماعي، الجمهورية التونسية ،2013

10. تحقيق اهداف التنمية المستدامة في الدول المتاثرة بالنزاعات في المنطقة العربية ،الامم المتحدة ،2021

11. صندوق النقد العربي، آفاق الاقتصاد العربي، الاصدار السابع عشر، اوت 2022

12. صندوق النقد العربي ، نحو عقد اجتماعي جديد في الدول العربية: دور المالية العمومية، 2021

13. حافظ العموري، الحوار الاجتماعي في تونس بعد 2011: التحديات والآفاق في سياق الانتقال الديمقراطي

ثانياً- المراجع والمصادر الأجنبية

1. https://publications.unescwa.org/projects/sdgs-review-2022/digital-transformation-ar.html
2. https://publications.unescwa.org/projects/sdgs-review-2022/green-recovery-ar.html#_ftn35
3. La contribution du dialogue social à l'horizon 2030 : La formalisation de l'économie informelle. Confédération syndicale internationale (CSI, 2018). https://www.ituc-csi.org/tudcn
4. ESCWA World Economic Situation and Prospects ;2022
5. Tunisie : Rapport national volontaire 2021 sur le suivi et la mise en œuvre des objectifs de développement durable 2030
6. Islamic Banks and Sustainable Development Goals in the Arab World: A Case Study of Selected Countries, Dr Anwar Othman, Arab Monetary Fund, January 2022